وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تحليل أهم محددات التضخم في الجزائر
دراسة قياسية من 1990 – 2021م

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

في تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

من إعداد:
- العابد أنيس

تحت اشراف:
- أ.دبوالشعور شريفة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
دموش وسيلة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
سحاب نادية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
بوالشعور شريفة	أستاذة التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2024/2023

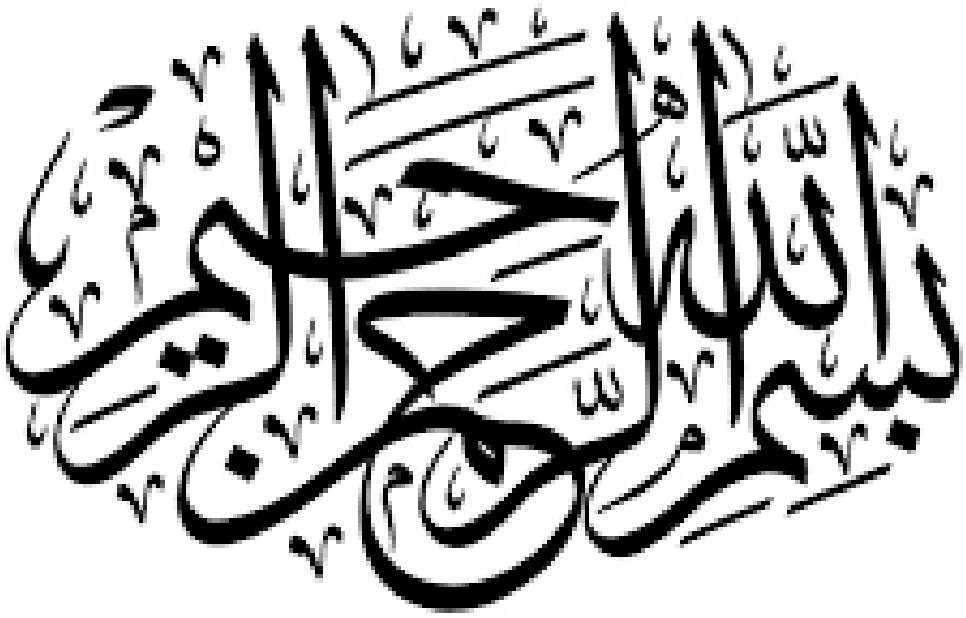
بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

إنه لايسعنا في هذا المقام إلا أن نهدي ثمرة جهدناإلى

من قال فيهما الله عز وجل " .... وبالوالدين إحسانا ...."

بحر الحنان، ريحانة الدنيا ونور عيناي أمي حفظها الله لي.

الذي لم يبخل علي يوما، الشمعة التي تضيء دربي قرة عيني أبي العزيز.

إلى أحب الناس كل إخوتي وأخواتي.

الذين أحاطوني بحبهم أهلي وأقاربي.

كل أساتذتي في كل المراحل.

كل من نسينا ذكره بقلمنا وتذكره قلبنا.

كل من يقضي شبابه في نهل العلم

كل من قرأ هذه الأسطر

الشكر

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين صلى الله عليه وسلم

نبدأ بحمد الله الذي بنعمته وفضله تم إعداد هذا العمل ونسأله التوفيق فيه

ما كان هذا البحث ليتم بعد مشيئة الله إلا بمساعدة عدة أشخاص والذين نتقدم إليهم بالشكر الجزيل ونحفظ جميلهم ما حيينا، ونبدأ بشكر الأستاذة **بوالشعور شريفة** لقبوله الإشراف علينا وتوجيهاته القيمة، والذي لم يبخل علينا بمساعدته لنا في الإشراف علينا وعلى النصائح المقدمة.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تحملهم مشقة قراءة المذكرة ومناقشتها وعلى توجيهاتهم وتصويباتهم مما يؤدي إلى إكمال المذكرة وتمامها.

ونختم هذه التشكرات بشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إعداد هذا البحث.

إلى هؤلاء جميعا جزاكم الله خير الجزاء وكتب لكم هذه المساعدة في ميزان حسناتكم إن شاء الله.

ملخص البحث

ملخص البحث

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة إلى تحليل التضخم وتحديد محدداته في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 باستخدام مؤشرات سعر الصرف، الكتلة النقدية، وأسعار النفط، وذلك من خلال تحليل المنحنيات البيانية. أظهرت النتائج أن التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة تأثر بشكل كبير بتقلبات سعر الصرف، حيث كانت فترات انخفاض قيمة الدينار الجزائري مرتبطة بارتفاع معدلات التضخم. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات أن الكتلة النقدية كانت لها تأثير مباشر على التضخم فعندما زادت الكتلة النقدية نتيجة السياسات النقدية التوسعية، ارتفعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ. أما بالنسبة لأسعار النفط، التي تعتبر مصدر الدخل الرئيسي للجزائر، فقد بينت الدراسة أن الفترات التي شهدت ارتفاعاً في أسعار النفط العالمي أدت إلى زيادة في الإيرادات الحكومية وبالتالي زيادة الإنفاق العام، مما ساهم في ارتفاع التضخم. هذا الربط بين المؤشرات المختلفة أظهر مدى تعقيد الظاهرة التضخمية في الجزائر والحاجة إلى سياسات اقتصادية متكاملة للسيطرة عليها.

الكلمات المفتاحية : التضخم، محددات التضخم، أسعار الصرف، الكتلة النقدية، أسعار النفط

Summary:

The study aimed to analyze inflation and determine its determinants in Algeria during the period 1990-2021 using exchange rate, money supply, and oil price indices, through the analysis of graphical curves. The results showed that inflation in Algeria during this period was significantly affected by exchange rate fluctuations, with periods of Algerian dinar depreciation associated with higher inflation rates. Additionally, the data indicated that the money supply had a direct impact on inflation; when the money supply increased due to expansionary monetary policies, inflation rates rose significantly. As for oil prices, which are the main source of income for Algeria, the study found that periods of rising global oil prices led to increased government revenues and consequently higher public spending, contributing to inflation. This linkage between the different indicators highlighted the complexity of the inflationary phenomenon in Algeria and the need for comprehensive economic policies to control it.

ملخص البحث

Key word: Inflation, Determinants of inflation, Exchange prices, Monetery mass, Oil prices.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء..... /

شكر ..... /

خطة البحث..... /

ملخص البحث..... /

مقدمة عامة..... أ-هـ

الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم..... 2-33

تمهيد..... 2

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتضخم..... 3-28

المطلب الأول: ماهية التضخم 3-14

المطلب الثاني: تفسير التضخم وأسبابه.....28-29

المطلب الثالث: آثار التضخم وسياسات الحد منه.....32

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....28-32

المطلب الأول : الدراسات المحلية.....28-29

المطلب الثاني: الدراسات العربية.....29-31

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية.....31-32

المطلب الرابع: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية والقيمة المضافة.....32

خلاصة الفصل.....33

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لمحددات لتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

فهرس المحتويات

تمهيد الفصل الثاني.....35

المبحث الأول: تحليل التطور التاريخي للتضخم ومحدداته في الجزائر 36-46

المطلب الأول: تحليل التضخم في الجزائر.....36-38

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمحددات التضخم في الجزائر.....39-46

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للعلاقة بين التضخم ومحدداته 47-51

المطلب الأول: التحليل الوصفي للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف 47-49

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للعلاقة بين التضخم الكتلة النقدية.....49-50

المطلب الثالث: التحليل الوصفي للعلاقة بين التضخم وأسعار النفط.....50-51

خلاصة الفصل الثاني 52

الخاتمة.....53-55

قائمة المراجع.....

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990_2022	36
02	يوضح سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990_2021)	39
03	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 1990-2021.	41
04	أسعار النفط خلال الفترة 1990-2021	44

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى بياني لمعدلات التضخم	37
02	أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2022	39
03	منحنى بياني لأسعار النفط خلال الفترة 1990-2022	45
04	منحنى بياني لأسعار التضخم وأسعار الصرف	47
05	منحنى بياني لأسعار التضخم والكتلة النقدية	49
06	منحنى بياني لأسعار التضخم وأسعار النفط	50

مقدمة عامة

شهدت الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022 تقلبات كبيرة في معدلات التضخم نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية متنوعة. في التسعينيات، ارتفعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها البلاد، حيث تجاوزت نسبة التضخم 30% في بعض السنوات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وانخفاض الإيرادات النفطية. ومع دخول الألفية الجديدة، تبنت الحكومة الجزائرية سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي ساهمت في تحقيق استقرار نسبي في الأسعار، حيث انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات أقل من 5% بفضل زيادة إيرادات النفط والاستثمار في القطاعات المختلفة..

على الرغم من ذلك، شهدت الجزائر تحديات اقتصادية جديدة في منتصف العقد الثاني من الألفية مع تراجع أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى ضغوط تضخمية جديدة. للتعامل مع هذه التحديات، استخدمت الجزائر عدة مؤشرات لقياس التضخم وتحليل أسبابه. من بين هذه المؤشرات كان مؤشر الكتلة النقدية، الذي يعكس كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد ويعطي نظرة على السيولة وتأثيرها على الأسعار. كما لعب مؤشر أسعار النفط دوراً حاسماً في فهم تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد المحلي والتضخم، نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على عائدات النفط.بالإضافة إلى ذلك، كان مؤشر سعر الصرف عاملاً مهماً في تحليل التضخم في الجزائر، حيث أن تغيرات قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية كانت تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الواردات وبالتالي على الأسعار المحلية. هذه المؤشرات الثلاثة مجتمعة – مؤشر الكتلة النقدية، ومؤشر أسعار النفط، ومؤشر سعر الصرف – ساعدت الحكومة وصناع القرار في الجزائر على فهم ديناميكيات التضخم بشكل أفضل وتطوير سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم..

إشكالية الدراسة:

تعاني الجزائر منذ فترة التسعينات إلى اليوم موجات من التضخم تكون تارة منخفضة وتارة أخرى مرتفعة، هذا يرجع لعدة أسباب من بينها النمو الديمغرافي الكبير الذي شهدته الجزائر في الفترة الأخيرة، وكذلك ظهور أنماط اقتصادية جديدة في الجزائر، فعوض الإنتاج والتصدير أصبحت مهمة فئة واسعة من رجال الأعمال تكمن في الاستيراد والمضاربة في العقار. حيث ساهمت هذه الأسباب وغيرها في حدوث موجات من التضخم ظهرت آثارها السلبية على مختلف مفاصل الاقتصاد الجزائري، وعلى مختلف فئات المجتمع ولا يمكن لهذه الوضعية أن تستمر إلى الأبد. لذا كان لابد من علاجها وذلك باستخدام السياسات الملائمة.

فمن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة أهم محددات التضخم في الجزائر، ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- **ماهي أهم محددات التضخم في الجزائر منذ سنة 1990م إلى غاية 2021م؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية تطرح كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

- من بين أهم محددات التضخم هي أسعار النفط، أسعار الصرف والكتل النقدية.

الأسئلة الفرعية:

- هل توجد علاقة بين أسعار النفط ومعدلات التضخم في الجزائر؟
- هل توجد علاقة بين أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر؟
- هل توجد علاقة بين الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر؟

1. أسباب دراسة الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار موضوع دراستنا:

- أهمية التضخم من جانب أنه لا يخلو أعظم اقتصاديات العالم منه ومن آثاره.
- ضرورة دراسة الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة التضخم وسبل الحد منه.
- حاجة الموضوع إلى مزيدمنالبحث والدراسة، لاسيما وأن معاملات الناس بشتى صورها تجري بالأوراق النقدية.
- دراسة محددات التضخم على الجزائر والعوامل المؤثرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية منذ 1990 إلى غاية 2021م والاستفادة من هذه الدراسة في الحد منه.

2. أهداف الدراسة:

هدف الدراسة هو التعرف على ظاهرة التضخم والكشف عن أسباب واضحة ومحددة له، وطرح الحل الأمثللمعالجته.

عرض أهم الدراسات السابقة حول التضخم.

3. أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته من كونه يعالج موضوعا هاما وشديد الحساسية في الاقتصاد الجزائري، فهو يعالج أحد أهم الاختلالات التي يمكن لها أن تمس الاقتصاد الوطني وهو ظاهرة التضخم، كما أنه يدرس تحليل أهم محددات هذه الظاهرة وكيفية معالجتها من أجل الوصول إلى تقليص هذه الظاهرة أو الحد منها.

4. حدود الدراسة:

تتحدد دراسة الموضوع من خلال ثلاثة جوانب:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة في الجزائر (الاقتصاد الجزائري).
- الحدود الزمانية: لقد تم تحديد فترة الدراسة (1990-2021م).
- الحدود الموضوعية: تحليل أهم محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية من 1990 – 2021م.

5. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات وتحليليها واستخلاص النتائج، حيث تم الرجوع في هذا الجانب إلى مصادر المعلومات في كتب ومذكرات التي تم من خلالها عرض مختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بالتضخم وأهم محدداته اما الجانب التطبيقي تم التطرق لمحددات التضخم في الجزائر من خلال تحليل التطور التاريخي لمختلف المؤشرات الاقتصادية وتمثيل الاحصائيات بيانيا وتحليلها وتفسيرها نظريا.

6. صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة فيما يلي:

- التناقض والاختلاف في الأرقام المصرح بها من طرف بنك الجزائر عن طريق تقاريره الصادرة لمدة عدة سنوات.
- كثرة المراجع وفي نفس الوقت كلها تحتوي نفس المضمون.

7. هيكلة الدراسة:

بغرض تغطية مضامين الدراسة النظرية منها والتطبيقية فقد تأطرت مكوناتها في فصلين، خصصنا الفصل الأول من أجل التأطير النظري لمتغيرات الموضوع بينما خصص الفصل الثاني للدراسة التحليلية للموضوع.

ففي بداية وككل بحث استهلنا موضوعنا بمقدمة عامة وكل ما يتعلق بها من إشكالية وأسباب وأهمية وغيرها، وبعدها يأتي الفصل الأول الذي كان تحت عنوان الإطار النظري للتضخم، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى مدخل مفاهيمي للتضخم، حيث تضمن ماهية التضخم، تفسير التضخم، وآثار التضخم وسياسات الحد منه، أما المبحث الثاني المعنون بالدراسات السابقة فقد تعرضنا فيه إلىالدراسات المحلية، الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية، وأيضا مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية والقيمة المضافة.

أما الفصل الثاني فيتناول الجانب التطبيقي لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، وقد قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول مخصص تحليل التطور التاريخي للتضخم ومحدداته في الجزائر ،أما المبحث الثاني فعنوانه التحليل الوصفي للعلاقة بين التضخم ومحدداته.

وأخيرا ختمنا بحثنا بخاتمة والتي تضم نتائج الدراسة وتوصيات المقترحة، وأدرجنا في الأخير المراجع والمصادر التي اعتمدنا عليها في دراسة موضوعنا هذا.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتضخم

تمهيد:

تعتبر مشكلة التضخم من إحدى المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، فالتضخم يحدث في حالة اختلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على كل الحسابات الاقتصادية وكذلك يؤثر على الموازنات الداخلية والخارجية.

ومما يزيد من مشكلة التضخم تعقيدا أنها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ ابتداء لسبب معين، ثم لا تلبث أن تتحول إلى عملية تتراكم آثارها خلال بعد زمني معين، كما أنها تظهر وتستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية والحقيقية والهيكلية.

ومن خلال هذا الفصل سنتعرض للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتضخم من تعريف وأنواع ومؤشرات، وأيضا سنتطرق إلى أسبابه وآثاره وكيفية الحد منه.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتضخم

أصبحت ظاهرة التضخم في العصر الحالي شائعة وخطيرة في معظم الاقتصادات الدولية، وذلك لكونها ظاهرة مرضية، كما أنها قد تخلف آثارا سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت معظم النظريات مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تعتمد عليها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها. حيث سنحاول في هذا المبحث تناول الجوانب المفاهيمية لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: ماهية التضخم

الفرع الأول: تعريف التضخم

تنوعت تعريفات علماء الاقتصاد الوضعي، وتعددت تبعا لتناول هذه الظاهرة فمنهم من عرف التضخم بناء على آثاره وهو التعريف الأكثر انتشارا بالرغم مما تعرض له من انتقادات وهذا التعريف هو: "الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار".[1]

وأهم ما وجه لهذا التعريف من انتقادات:

- إنه قد يحدث ارتفاع عام في الأسعار دون أن يكون هناك تضخم، مثلا إذا رافق زيادة الأسعار، ارتفاع في جودة السلع والخدمات في الأسواق، وبالتالي زيادة الأسعار رافقها هنا زيادة المنفعة للمستهلك.
- يهمل التعريف السبب الذي أدى إلى الارتفاع العام في مستوى الأسعار.
- إ هذا التعريف لم يحدد نسبة الارتفاع في الأسعار حتى تعتبر حالة تضخم.
- إن هذا التعريف يقتصر على آثار التضخم لأن الزيادة في المستوى العام في الأسعار نتيجة من نتائج التضخم.
- إن التضخم ظاهرة نقدية، ويصح القول بأنه ارتفاع في الأسعار.

[1] وضاح رجب، **التضخم والكساد –دراسة في مشكلات النقود وتغييرات الأسعار–**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1430هـ/2009م، ص25.

وبشكل عام عرف التضخم بكونه الحياة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين.[1]

وهو عبارة عن مجموعة الميكانيزمات والتطبيقات الخاصة بمختلف الهيئات المالية، التي تمكن من تحويل العملة باعتبارها وسيلة صرف لدولة ما مقابل عملة دولة أخرى، وعليه تتم المبادلات التجارية للسلع والخدمات بين الدول، ويتشكل النظام النقدي الدولي من مجموعة من الآليات التي تنظم المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين لذلك فهو يعبر عن مجموعة من القواعد والإجراءات المستعملة لتنظيم وسير العمليات النقدية الدولية.[2]

ويعرف على أنه " ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع والخدمات، وهو يحدث (غالبا) عند تجاوز الناتج (GDP)للمستوى التوازني الموافق للطاقة الإنتاجية الرأسمالية الكامنة في الاقتصاد السوقي، أو عند انعكاس المؤثرات الخارجية كالحروب وتقلبات الأسواق".[3]

ويمكن تعريف التضخم أنه "زيادة الطلب على العرض زيادة محسوسة ومستمرة، يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في الأسعار، بغض النظر عما إذا كان الارتفاع في الأسعار متوقعا أو غير متوقع".[4]

أما معناه السائد فينصرف إلى الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار. وهو تعريف يتضمن ارتفاع متوسط الأسعار (بشكل عام)، وليس مجرد بعضها أو القليل منها. كما يؤكد التعريف استمرارية الارتفاع وليس الارتفاع المؤقت.[5]

من خلال ما سبق نلاحظ أن كل هذه التعريفات وإن اختلفت فإنها تشترك في نقطة واحدة وهي أن التضخم هو ارتفاع مستمر في أسعار السلع. وكذا يتبين من التعريفات أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة تخلق

---

[1] رانيا الشيخ طه، **الضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة،العدد 18، 2021، ص5.

[2] علو مسعودة، يوسف مرزوق، **أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم – دراسة قياسية لحالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2015–2026، ص3.

[3] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص197.

[4] أحمد محمد أحمد طه، **التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث –دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين–**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط01، 2012، ص75.

[5] أحمد محمد عادل عبد العزيز، **الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع) –سعر الفائدة، متغيرات التضخم، الضرائب، عجز الموازنة–**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2022، ص22.

أزمة اقتصادية في بلد ما أو في البلدان التي تعاني منها وعليه يجب البحث عن طرق وسبل تمكن من الحد من ولو بقدر صغير، وهذا ما سنتعرض له في بحثنا هذا.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

يمكن تصنيف التضخم في عدةأشكال وأنواع متعددة، إذ أن هذا التعدد لا يعني أن هذه الأشكال مستقلة كليا عن بعضها البعض، بل نجد الكثير منها فيما سنذكره متقاطع في صفات عدة، إلا أن التباين يكون كل مرة حسب معيار محدد للتقسيم.

1. أنواع التضخم حسب مستوى التحكم فيه ومراقبته:

يمكن أن نميز بين شكلين من التضخم حسب اشراف الدولة ومراقبتها للأسعار والتأثير عليها:[1]

أ. **التضخم المقيد (المكبوت):** وهو النوع الذي تتجه الأسعار فيه إلى الارتفاع، بوجود قيود حكومية مباشرة، موضوعة للسيطرة على الأسعار، وينشأ هذا النوع جراء تزايد كمية النقود لدى الأفراد والعائلات مع وجود الاستعداد منهم لإنفاقها، إلا أن الفرصة غير متاحة، نظرا لعدم توفر السلع والخدمات بالكميات والنوعيات الملائمة، بسبب ضبط الأسعار بقرارات إدارية مقننة، مما يجعل المنتجين يرفضون إنتاج مثل هذه السلع نظرا لمحدودية أرباحها.

ب. **التضخم المكشوف (الظاهر):** يتمثل الارتفاع المستمر للأسعار والأجور والنفقات التي تتصف حركتها بالمرونة، وتتجلى في ارتفاع عام للدخول النقدية دون تدخل أي من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل أو التوازن بين العرض والطلب دون تدخل السلطات النقدية.[2]

2. أنواع التضخم حسب حدته (معدل ارتفاع الأسعار):

يتنوع التضخم باعتبار معدل ارتفاع الأسعار أو سرعتها إلى ثلاثة أنواع وهي:[3]

---

[1] السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH، في الفترة 1990-2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2021/2020، ص10.

[2] مسعود لشهب، **دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد02، 2024، ص13.

[3] أحمد محمد أحمد طه، مرجع سابق، ص77.

أ. **التضخم الزاحف:** هذا النوع يسمى أيضا بالتضخم المتوسط وغير الجامح، حيث نجد أنه منشر في دول العالم في الوقت الحاضر، وهو تضخ ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر.

فالزيادة في السعار تكون دائمة ومتتالية ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيف في المدة القصيرة، فهي لا تتطور بشكل رأسي، ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل، فهي تتخذ شكل منحنى تراكمي، أي يتخذ شكل الدالة التدريجية المتصاعدة المستمرة اللانهائية.

ب. **التضخم العنيف:** هذا النوع من التضخم يمكن أن ينشأ من التضخم الزاحف، ولكن يكون أكثر عنفا، وأقوى درجة، فيتواجد عندما تدخل حركة الارتفاع في الأجور والأسعار في حلقة من الزيادات الكبير والمتتالية، فإن معدل تضخمي بمقدار 5% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية مثلا للحدود القصوى للتضخم الزاحف، وبحيث أن الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود تكون بصدد التضخم العنيف، حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية، خاصة ما يتعلق باعتبارها نخزنا للقيمة ووحدة الحساب.[1]

والتضخم العنيف يعتبر مقدمة للتضخم الجامح، والذي يؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي بأكمله.

ج. **التضخم الجامح:** هو ذلك التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير وقد عرفه الاقتصادي كيغن Cagan"بأنه الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدل يتعدى الـ 50% شهريا و1000% سنويا"، وعادة ما يوصف هذا النوع من التضخم بالمتطرف والذي يتحقق من خلال زيادات سريعة وحادة في الأسعار، بحيث أن قيمة النقود تنخفض بصورة سريعة إذ تكاد تفقد قوتها الشرائية بشكل كبير وخلال فترة زمنية قصيرة، وتزداد فيه سرعة تداولها ولذلك يتم التخلي عن النقود في مثل هذا النوع من التضخم وعدم الاحتفاظ بها حتى يتم تجاوز الانخفاض السريع والحاد في قوتها الشرائية وذلك بإنفاقها بأسرع ما يمكن والاحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقدية، أي أن النقود تتوقف عن العمل كمستودع للقيم.[2]

وبالطبع فإن قيمة النقود سوف تزداد تدهورا باستمرار ارتفاع الأسعار والتضخم.

---

[1] حمزة عباس، **آليات علاج التضخم النقدي في الفقه الإسلامي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، تخصص معاملات مالية معاصرة، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإسلامية،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016-2017، ص27.

[2] سعود جايد مشكور، محمد حسن رشم،**التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية –دراسة حالة في العراق–**، دار الدكتور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، الطبعة 1، 2012، ص30.

وهذا النوع يعتبر أشد أنواع التضخم النقدي خطورة على اقتصاديات الدول، حيث تزيد نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار فيه على خمسين 50% شهريا، وقد تصل إلى 100%، بل قد تتضاعف إلى أن تصل إلى الزيادة في معدل العام للأسعار إلى أربع منازل عشرية في المائة كما حدث في البرازيل، حيث وصل التضخم النقدي فيها عام 1415 هـ الموافق لعام 1995م إلى ألفين ومائة وثمانية وأربعين 2148%.

ومن جوانب خطورة هذا النوع أنه ما إن يبدأ حتى يصبح حلزونيا متضمنا قوى ذاتية دافعة إلى أعلى، فالأسعار تدفع الأجور، ثم الأجور تدفع الأسعار إلى الأعلى وهكذا.

3. أنواع التضخم حسب مصدر الضغط التضخمي:

ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسية تشمل:[1]

أ. **تضخم دفع الطلب:** ينتج التضخم في هذهالحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) المجتمع في وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

ب. **تضخم دفع النفقة:** في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود، الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتج الى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.

ج. **التضخم المستورد:** عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاضٍ قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلك وتكلفة هذا الانخفاض في قيمة العملةعند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثير هذاالمكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الأسعار مستوى الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الإنتاج المحلي.

د. **توقعات التضخم:** عندما يدرك المستهلك أن المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع، سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار.

[1] رانيا الشيخ طه، مرجع سابق، ص11-12.

جميع الأنواع السابقة من التضخم يمكن السيطرة عليها أو الحد من شدتها، ولكن التضخم الجامح يعد الأكثر صعوبة في السيطرة عليه، كونه يؤثر بشكل كبيرعلى القوة الشرائية للنقود، ولأنه يعكس أحيانا خللا هيكليا في الاقتصاد، أو أزمات كبيرة يصعب حلها في وقت قصير أو من خلال سياسات إدارة جانب الطلب الكلي.

4. أنواع التضخم حسب معيار القطاع الاقتصادي:

تختلف أنواع التضخم باختلاف القطاعات الاقتصادية، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية:[1]

أ. **التضخم في أسواق السلع:**ويندرج ضمنه نوعين من التضخم، يحدث الأول منهما في أسواق السلع الاستهلاكية، أما الثاني ففي أسواق السلع الاستثمارية.

أ.1. التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستهلاك، ويعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار، ما يؤدي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعات السلع الاستهلاكية.

أ.2. التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، وهو يعبر عن زيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة إنتاجها، ونتيجة لتفشي هذه الضغوط التضخمية فإن أرباحا كبيرة جدا تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار.[2]

ب.التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:ونميز هنا بين التضخم الناتج عن السعي وراء تحقيق الأرابح والتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية خاصة عنصر العمل.

ب.1. التضخم الربحي: يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة حيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، وهو ما يحدث عندما تحدد أسعار المنتجات من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور.

---

[1] إيمان بن زروق، **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2021/2020، ص8-9.

[2] جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصارنة،**النقود والبنوك**، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002، ص129.

ب.2. التضخم الداخلي: يحصل نتيجة تزايد وارتفاع نفقات الإنتاج كأجور العمال.

لقد قسم كينز السواق إلى أسواق سلع الاستهلاك وأسواق سلع الاستثمار، حيث أنه عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد يحصل وهي تتصف باستقرار في الأسعار، وهنا ينشأ التضخم الأول (التضخم الربحي)، أما عند تعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع فإنه يحدث النوع الثاني (التضخم الداخلي).

الفرع الثالث: مقاييس ومؤشرات التضخم

هناك عدة طرق لقياس التضخم من أهمها:

أولا: الأرقام القياسية للأسعار[1]

هي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، تستخدم في قياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو يستخدم مثلا لقياس التغير في أسعار السلع أو في حجم إنتاجها، أو في كميات المبيعات منها أو حجم السكانأو الأجور... .الخ.

الأرقام القياسية تستخدم لأغراض متعددة نشأت وارتبطت تاريخيا بقياس تطور حركة الأسعار والنقود، بمعنى أننا نقارن بين عدة أسعار خلال سنوات متعددة.

يقيس الرقم القياسي التغير الذي يطرأ على الأسعار بين فترتين فترة الأساس وفترة المقارنة فإذا ارتفع الرقم القياسي في فترة المقارنة يعني ذلك ارتفاع الأسعار وإذا انخفض عن سن الأساس يعني ذلك انخفاضا في الأسعار.[2]

هناك أنواع متعددة من الأرقام القياسية، أهمها الرقم القياسي لأسعار الجملة، الرقم القياسي لأسعار التجزئة أو الرقم القياسي لنفقات المعيشة.[3]

---

[1] صغيري فاطيمة الزهرة، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص7-8.

[2] أسامة معاوية بخيت حسين، **التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية للفترة من 2015-2016 الأسباب والحلول**، كلية علوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة دنقلا، السودان،ص231.

[3] أشرف سمارة، **دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية**، 2011، ص35-36، تم الاطلاع عليه في 2024/04/28 على الساعة 16:45 سا، على الموقع الإلكتروني:
https://sesricdiag.blob.core.windows.net/oicstatcom/PRICE_Price_Statistics_and_Indices_1_AR.pdf

1. **الرقم القياسي لأسعار الجملة:** الرقم القياسي لأسعار الجملة هو أداة إحصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة معينة من الزمن.

ويمكن للرقم القياسي لأسعار الجملة أن يمثل جميع المواد التي تدخل في مبادلات الجملة، أو أن يقتصر على فئة كأن يكون رقما قياسيا لأسعار للمواد الغذائية أو للمواد الأولية أو للمواد المستوردة أو المصدرة.

2. **الرقم القياسي لنفقات المعيشة (الرقم القياسي لأسعار التجزئة):** ويعرف أيضا باسم الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لأسعار المفرق أو أسعار التجزئة، وهو يعبر عن التغير في أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة خلال فترة زمنية محددة. لهذا الرقم أهمية خاصة حيث يتخذ كدليل في تحديد الأجور وفي مراقبة الأسعار، هذا ويجب التمييز بين نفقة المعيشة ومستوى المعيشة، حيث أن نفقة المعيشة تعبر عن السلع والخدمات المستهلكة خلال فترة زمنية محددة بينما مستوى المعيشة يعبر عن مقدار السلع والخدمات المستهلكة خلال نفس الفترة. فارتفاع نفقة المعيشة يعني انخفاض الدخل الحقيقي للفرد بينما ارتفاع مستوى المعيشة يعبر عن ارتفاع الدخل الحقيقي.

وقد لوحظ من خلال التجارب أن هذه الأرقام تتحرك مع بعضها البعض بصورة متوازية خاصة في الفترات التضخمية، وهناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول نوع الرقم القياسي الذي يجب استعماله في قياس التغير في قيمة النقود (القوة الشرائية للنقود)، فمنهم من يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار التجزئة بوصفه يعكس القوة الشرائية للمستهلكين، وهناك فريق آخر يرى أفضلية استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة لكونه يعبر عن مستوى معيشة الأفراد، غير أن هناك نوع من الإجماع على اعتبار الرقم القياسي لنفقات المعيشة أهم مقياس في الفترات التضخمية.

ثانيا: معايير الفجوة التضخمية[1]

نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون ذكر الأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فإن ذلك يتطلب الاعتماد على معايير أخرى تمكننا من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.

وتعد الفجوة التضخمية من أهم المصطلحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم. ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، وقد

[1] إيمان بن زروق، مرجع سابق،ص57.

اعتمد كينز في تحليل للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقيفي أسواق السلع.

وتعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية والتي تقيس الفرق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين فإذا زادت القوة الشرائية لدى المستهلكين عن السلع والخدمات المنتجة يعني ذلك وجود الفجوة التضخمية وإذا ارتفع حجم السلع المنتجة عن القوة الشرائية لدى المستهلكين يعني عدم وجود تلك الفجوة التضخمية.[1]

وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

1. معيار فائض الطلب الكلي:

ويتم قياس الفجوة التضخمية بدلالة ذلك الفائض من الطلب الكلي الناتج عن الفارق بين النمو في مخزون النقد ونمو الناتج الداخلي، والفارق الموجب الموجود بين إجمالي الإنفاق المحلي والناتج بالأسعار الحقيقية، شكل لدينا فائض في الطلب والذي سيتولد عنه ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد قريب من مستوى التشغيل الكامل.[2]

يمكن صياغة فائض الطلب وفقا للمعادلة التالية:[3]

$$DX= (cp+cg+I+E)-y \dots (1)$$

حيث أن:

DX:تمثل إجمالي فائض الطلب؛

Cp: تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

Cg: تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية؛

I: تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية؛

---

[1]أسامة معاوية بخيت حسين، مرجع سابق، ص231.

[2]بوسالم رفيقة، بونوة شعيب، **الفجوة التضخمية في الجزائر 1988-2006 – دراسة تحليلية**-، مجلة المؤسسات ودراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد الأول، العدد 01، 2014، ص83.

[3]إيمان بن زروق، مرجع سابق،ص58.

E: تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية؛

y: تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتبين المعادلة السابقة أنه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن الفرق بينهما يمثل إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس فيصورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة. وفي بعض الحالات يمكن إشباع جزء من إجمالي فائض الطلب عن طريق التوسع في الواردات، والذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي الطلب، والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات، والمعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطا تضخميا يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

2. معيار الإفراط النقدي:

ويستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة لفريدمان والتي ترجع القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار.[1]

نرى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود (حاصل قسمة كمية النقود على الناتج القومي) هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار.

وبذلك فإنه إذا افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ثابتا إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد فيفترة الأساس، أما إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها فيجب أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار.

ويمكن صياغة حجم الإفراط النقدي استنادا لنظرية كمية النقود المعاصرة على النحو التالي:[2]

$$M_{ext}=Q_0*Y_t-M_t$$

[1] طيبة عبد العزيز، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر للفترة 1994/2003**–، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004–2005، ص19.

[2] إيمان بن زروق، مرجع سابق،ص60.

M_{ext} : حجم الإفراط النقدي.

Q_0 : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Y_t: حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

3. معيار الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار النظرية الكمية النقدية الكلاسيكية، والتي تنص على الزيادة في كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي، والمنطق الكامن وراء هذا المعيار هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج القومي الحقيقي، فإن هذا سيتمثل في شكل وجود فائض في الطلب، أي وجود اختلاف حقيقي بين تيار الانفاق النقدي وبين تيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع.[1]

ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:[2]

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

ΔM :تمثل التغيرفي كمية النقود؛

M : تمثل كمية النقود؛

ΔY : التغير في الناتج الوطني الحقيقي؛

Y : الناتج الوطني الحقيقي.

وفقا لهذه المعادلة يتحقق التوازن في الاقتصاد، عندما تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر أي أن: نسبة التغير في كمية النقود تكون مساوية لنسبة التغير في الناتج الوطني الحقيقي.

[1] عادل مختاري، امحمد بن البار، كمال بن دقفل، **قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة (1990-2019)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بوضياف، المسيلة، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص218.

[2] إيمان بن زروق، مرجع سابق،ص61.

أما إذا كانت قيمة المعامل B أكبر من الصفر، أي أن نسبة التغير في كمية النقود أكبر من التغيرفي الناتج الوطني، فهذا يعين وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعاملB.

ثالثا: معدل الضغط التضخمي

وفيه يتم مقارنة معدل التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية، وكلما زاد التغير النسبي للكتلة النقدية عن التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان معنى ذلك وجود الضغوط التضخمية وكلما قلت الضغوط التضخمية وتحسب الضغوط التضخمية بالمعادلة التالية:[1]

معدل الضغط التضخمي =التغير النسبي للكتلة النقدية – الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجاري

المطلب الثاني: تفسير التضخم وأسبابه

الفرع الأول: النظريات المفسرة للتضخم (التقليدية، الحديثة)

على الرغم من اختلاف التنظير الاقتصادي حول مفهوم التضخم طبقا للأسباب، إلا أنها تكاد تتفق حول المظاهر والنتائج. فتتفق الآراء النظرية على أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعاروالذي يقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ويمكن أن ينشأ تبعا لمؤثرات داخلية أو خارجية من جانبي الطلب أو العرض.

أولا: النظريات الكلاسيكية المفسرة لظاهرة التضخم

1. النظرية النقدية الكلاسيكية:[2]

لقد اعتمد الاقتصاديون الكلاسيك في تقسيم ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود، فالتضخم ينتج حسب هذه النظرية عن الإفراط في عرض النقود الذي ينتج عنه زيادة في الطلب مما يترتب عليه زيادة في الأسعار باعتبار أن الاقتصاد يعمل في حالة تشغيل تام.

[1] أسامة معاوية بخيت حسين، مرجع سابق، ص231.

[2] مولوج رمضان، رسول حميد، **دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2017-2020**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 06، جوان 2019،ص75-76.

ولقد تم صياغة هذه النظرية في شكل صورتين:

- صورة المبادلات: تم صياغتها من طرف الاقتصادي فيشر أرفينج على الشكل التالي:

$$M*V = P*T$$

M: كمية النقود، V: سرعة دوران النقود، P: المستوى العام للأسعار، T: حجم المعاملات الذي يعبر عن مستوى الإنتاج الكلي.

التضخم في مفهوم هذه الصورة ينسب إلى التغير في تلك النسبة من الدخل الذي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة أو كاحتياط نقدي.

رغم اختلاف مناهج البحث بين الصورتين إلا أنهما نفس التعبير أي المستوى العام للأسعار وعلاقته بكمية النقود.

2. النظرية الكينزية:[1]

في كتابه النظرية العامة في الاستخدام وسعر الفائدة والنقود (The general theory of employment interest and money)، اعتمد الاقتصادي الانكليزي جون مينارد كينز على طرق التوازن من دون مستوى التشغيل الكامل والمصحوب بثبات المستوى العام للأسعار في سوق العمل. فطبقا لكينز تعمل الزيادة غير المتوقعة في الطلب الكلي على زيادة طبقا الأسعار، وفي ظل افتراض حالة التشغيل غير الكامل يعمل على خلق أرباح غير متوقعة للشركات بينما تبقى الأجور الاسمية ثابتة مؤقتا. ويعمل تزايد الأرباح على خلق طلب إضافي في السوق السلعية، ومع ذلك فإن محاولة الشركات تلبية حاجات السوق تعمل على خلق طلب إضافي في سوق العمل وبسبب عنصر المنافسة تندفع الأجور الاسمية إلى مستويات أعلى حتى تعود الأجور الحقيقية إلى مستواها الأولي. وهكذا تحفز زيادة الأجور الحقيقية طلب جديد في السوق السلعية وتزداد الأسعار مرة أخرى. ويمكن صياغة تأثير فائض الطلب كمحدد للفجوة التضخمية في النظرية الكينزية من خلال المعادلة الآتية:

$$\mathbf{D_X = (C_P + C_g + I + E) - Y}$$

[1] حسين جواد كاظم، **محددات التضخم في إطار جدلية الفك الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003-2013)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 30، 2016، ص149-150.

حيث أن:

D_X: إجمالي فائض الطلب، : الاستهلاك الخاص (أسعار جارية)، **C_P**: الاستهلاك العام (أسعار جارية)، **C_g**: إجمالي الاستثمار (أسعار جارية)، **I**: الاستثمار في المخزون (أسعار جارية)، **E**: الناتج الإجمالي (أسعار ثابتة).

ثانيا: النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة التضخم

لقد تطورت وتوسعت البحوث فيما يخص ظاهرة التضخم في الفترة الأخيرة والتقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وذلك بظهور أفكار جديدة في الفكر الاقتصادي، إلا أن معظم هذه التطورات هي عبارة عن مزج لأفكار النظرية الكينزية والنظرية النقدية.

1. النظرية النقدية الحديثة:

إن التضخم وفقا للنظرية النقدية الحديثة –وكذا أغلب الاقتصاديين غير النقديين منذ أيام كينز– ينشأ عندما يتخطى الاقتصاد فجوة الإنتاج، ولا تصبح لديه أي موارد أخرى معطلة تستلزم من الحكومة الإنفاق لاستغلالها. ومن ثم فإن أي إنفاق بعد تخطي تلك النقطة من شأنه أن يحدث تضخما . ومن ثم فإنه لا يوجد أي قيود مالية على الإنفاق الحكومي طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد لحالة التوظيف الكامل. ويصبح بإمكان الحكومة في هذه الحالة الإنفاق بحية، ودفع الاقتصاد نحو التوظيف الكامل، دون التسبب في حدوث تضخم.[1]

ولقد تم صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في شكل صورة جديدة من طرف الاقتصادي ميلتون فريدمان، حيث أعطى أهمية للنقود في الاقتصاد، وهو يعتبر النقود مصدر للتضخم حيث أن أصدر نقود جديدة إضافية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم حيث تم صياغة المعادلة التالية:[2]

$$M = f\left(P, Rb, Re, \frac{1}{p}\frac{dp}{dt}, w, y, u\right)$$

M : كمية النقود المطلوبة، P: المستوى العام للأسعار، Rb: عائد السندات، Re: عائد الأسهم، $\frac{1}{p}\frac{dp}{dt}$: عائد الأصول الطبيعية، y: الدخل، u: الأذواق.

[1] هبة الباز، **النظرية النقدية الحديثة: رؤية تحليلية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 30، العدد 03، 2022، ص19.

[2] مولوج رمضان، رسول حميد، مرجع سابق، ص77.

وخلاصة هذه النظرية في تفسير ظاهرة التضخم أنه يوجد هناك مصدرين للتضخم: المصدر النقدي للتضخم، والمصدر الميزاني للتضخم.

2. نظرية ميزان المدفوعات:[1]

يتزعم هذه النظرية "هيلفريش" في فترة التضخم المفرط الذي عرفته ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث وضع علاقة بين التحويلات المالية للخارج (إعادة البناء والصيانة لما هدم في الحرب بالنسبة لألمانيا)، واعتبر أن عجز ميزان المدفوعات وتغيير سعر الصرف يؤديان إلى اتجاهات تضخمية جامحة.

ومن خلال هذه النظرية تلاحظ عدة مراحل تؤدي من جهة إلى تغيير الأسعار النسبية، ومن جهة أخرى إلى تعميم الارتفاع العام المستوى الأسعار. ورغم أن نظرية ميزان المدفوعات ظهرت إلى الوجود التحليل ظاهرة التضخم المفرط في ألمانيا بسبب الحرب العالمية الأولى، إلا أن فعاليتها تظهر في حالة الأرجنتين لإيجاد العلاقة بين المديونية الخارجية، ميزان المدفوعات تحديد سعر الصرف ومصادر التضخم، وكذلك العلاقات الموجودة بينها وبين تحديد سعر الصرف اللذان يمثلان المصادر التضخمية.

ووفقا لنظرية ميزان المدفوعات فإن تخفيض العملة المحلية ينتج عنه أثرين اثنين، أولهما ارتفاع عام للسعار، وثانيهما ارتفاع عجز الميزانية.

3. نظرية التضخم الهيكلي:[2]

هو أحدث تفسير للتضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعى إلى تحديث وتنمية اقتصادياتها وهو تفسير يذهب إلى أن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد حتى ولو لم يكن الطلب الكلي نفسه مفرطا أو لم يكن هناك تركز اقتصادي، ويرتكز هذا التفسير أيضا إلى وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ارتفاعا وغير مرنة انخفاضا إذا ما انخفض الطلب الكلي في الاقتصاد، وأما تغير تركيب الطلب فهو أمر طبيعي وضروري في اقتصاد ديناميكي لابد أن ينتج عنه تغير مستمر في أذواق المستهلكين ورغباتهم، وهو أمر يتطلب تغيرا مستمرا في عملية توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويتطلب ذلك مرونة في عرض هذه الموارد وقابلية تامة نسبيا على الحركة قطاعيا وجغرافيا ومرونة في الأجور والأسعار وهي شروط يصعب تحققها في الاقتصاد الحديث

[1] إيمان بن زروق،مرجع سابق، ص33.

[2] عبدالمنعم السيد علي نزار، سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد الأردن، 2004، ص459.

عموما وفي الاقتصاديات النامية على وجه الخصوص، وذلك لأن هذه الاقتصاديات في حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية التي لا تعطي مردودها في زيادة الإنتاج إلا بعد فترة من الزمن، بينما يؤدي استمرار زيادة الإنفاق الاستثماري إلى ارتفاع المدخولات النقدية وبالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي بمعدلات عالية لاتتناسب مع زيادة الطاقات الإنتاجية وهذا مما يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة حتى في حالة جود بطالة عالية، فإذا حدث أي ارتفاع في الطلب الكلي في قطاع معين انعكس على باقي القطاعات وترتفع الأسعار من قطاع إلى آخر، مثلما يحصل ما بعد الحروب عندما يرتفع الطلب في القطاع الاستهلاكي يكون القطاع الإنتاجي في مرحلة انتقال من إنتاج عسكري إلى مدني وهي تغيرات هيكلية لابد منها.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

ينشأ التضخم بفعل عدة عوامل اقتصادية مختلفة نوجزها فيما يلي:[1]

1. **تضخم ناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في المؤسسات الاقتصادية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب منتسبيها من العمال ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مختلف مراحل الدورة الإنتاجية (التخزين، استغلال، توزيع ... الخ).
2. **تضخم ناتج من تغيرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني:** حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي، إذ تكون الأسعار قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض على الرغم من انخفاض الطلب ..
3. **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دولة أخرى:** حيث ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي يتجلى في انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة.
4. **زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب):** تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع

[1] علي مكيد، علاء الدين عشيط، **أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015)**، مجلة البحوث اقتصادية عربية، جامعة يحي فارس، المدية، العددان 78-79، 2017، ص73.

المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة.[1]

المطلب الثالث: آثار التضخم وسياسات الحد منه

الفرع الأول: آثار التضخم

يعتبر التضخم أحد المشاكل الرئيسية التي تمس اقتصاديات الدول مهما كانت حالتها، كما أن أثاره تتخطى مختلف الجوانب الاقتصادية وعلى سلوك الأفراد وشرائح المجتمع، ويمكن أن نلخص آثار الظاهرة فيما يلي:

أولا: آثار التضخم على الاقتصاد

1. **الأثر على توزيع الدخول الحقيقية:**[2]

يتركز الاهتمام خلال فترات التضخم أكثر حول الدخل الحقيقي للأفراد والمجموعات، حيث إن استمرار الأسعار نحو الارتفاع يؤدي التدهور القوة الشرائية للنقود، وعليه يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها مقابل ذلك.

لذلك يعتبر هذا الأثر أهم الآثار الناجمة على التضخم، لأنه يمس السواد الأعظم من المجتمع، ويتغلغل في العلاقات بين الحكومة الأفراد، وبين الأفراد نفسهم باختلاف نشاطاتهم (دائنون، مدينون) وبين القطاعات الاقتصادية.

وعلى العموم تعتبر فئة ذوي الدخول المحدودة أكثر فئة متضررة من انخفاض القدرة الشرائية،وغالباما تمثل الشريحة الواسعة من المجتمع العاملين في الأجهزة الحكومية، وفي مؤسسات القطاع العمومي والخاص، من موظفين ومتقاعدين، بالإضافة لأصحاب المدخرات النقدية.

2. **أثر التضخم على هيكل الإنتاج:**

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا يفيد التنمية في مراحلها الأولى ، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك

[1] عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2000، ص136.

[2] السعيد هتهات، مرجع سابق، ص14.

أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة ، سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية. والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن تتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد، إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع المواجهة ارتفاع النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها، كل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة.[1]

3. أثر التضخم على قيمة العملة النقدية:

تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة وأداة للادخار مع استمرار الفترات التضخمية، حيث يزيد الميل للاستهلاك وللادخار العيني على حساب الادخار النقدي، حيث في ظل تزايد ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للنقود تضعف ثقة الأفراد في العملة، وميلهم لاستبدالها، وكلما استمرت قيمة النقود في التدهور فقدت وظيفتها كمستودع للقيمة، ويزيد التفضيل السلعي على النقدي، وخاصة العقارات، الأراضي، الذهب والمعادن النفيسة الأخرى، وتستبدل العملة أيضا بعملات أجنبية أخرى.... الخ.[2]

4. أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي.[3]

5. أثر التضخم على توزيع الثروة:

خلال فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا، والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخيل الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية، ومما يشجعهم أكثر

[1] جمال خريس أيمن أبو خضير، عماد خصارنة، مرجع سابق، ص133.
[2] السعيد هتهات، مرجع سابق، ص15.
[3] رانيا الشيخ طه، مرجع سابق، ص8.

على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية.[1]

من هذا يمكن أن نقول أن التضخم يعمق التفاوت في توزيع المداخيل والثروات، ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. أثر التضخم على ميزان المدفوعات:[2]

يتسبب التضخم في خلق عجز في ميزان المدفوعات، وفي ظل تزايد الطلب يقابله عدم كفاية في الإنتاج المحلي يزيد الميل الحدي للاستيراد، ويدعم ذلك أكثر اتجاه الأفراد نحو استهلاك السلع الأجنبية ذات الأسعار الأقل مقارنة مع السوق المحلي، ومن جهة أخرى فإن التضخم يساعد في رفع تكاليف سلع التصدير، مما يضعف مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية، وارتفاع أسعارالصادرات هذا يؤدي حتما التدنيحجم الصادرات.

هذا الاختلال في التوازن على مستوى المبادلات بين السوق الوطنية والأجنبية يؤثر سلبا على إيرادات الدولة من العملات الصعبة، وحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية نتيجة نقص الموارد النقدية التي تدعم القطاعات المعنية لذلك.وهو ماقد يزيد الفجوة في ظل تزايد الواردات وتراجع الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلىتأثيرات سلبية على الميزان التجاري، وعلى الاحتياطات من العملات الأجنبية، ومن ثم انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية.

7. أثر التضخم على الادخار:

من المعلوم أن التضخم وبالأخص المفرط يؤدي وبشكل مباشر الى انخفاض قيمة العملة النقدية ويترتب على ذلك إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر فإنها تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة بسبب التضخم، وهنا يزداد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميل الأفراد إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات، أي أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى زيادة نسبة ما يخصص منالدخل الفردي والدخل القومي لأغراض الاستهلاك لأن الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد وبالذات ما هو ضروري فيه يتطلب إنفاق أكبر قدر منالدخول

[1] صالح تركي القريشي، ناظم محمد نوري الشمري، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993، ص471.

[2] السعيد هتهات، مرجع سابق، ص15.

الفردية على الاستهلاك، وهذا يعني ارتفاع نسبة ما ينفق من الدخل القومي على الاستهلاك وينخفض نتيجة ذلك ما يخصص من الدخل الفردي والقومي لأغراض الادخار ومنثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار.[1]

يؤثر التضخم سلبا على الاستثمار، خاصة من جانب هيكله، حيث نزيد أسعار السلع الرأسمالية من آلات ومعدات وأراض ومباني..... الخ، إن ارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية الإنتاجية من جهة، ومن جهةأخرى انخفاض معدل دوران رأس المال لهذه المشاريع، وحاجتها إلى فترة طويلة الأجل لاستكمالها، في ظل حالة عدم التأكد بتغيرات الأسعار، يجعل الاستثمار فيمثل هذه المشاريع محاط بمخاطر الخسارة، مما يؤدي إلى توجيه الموارد لغير صالح الكفاءة والنمو الاقتصادي، نحو الأنشطة الاستثمارية سريعة الدوران، مثل المتعلقة بالسلع الاستهلاكية، الأنشطة الخدمية، المخزون السلعي... الخ. إلاأن انخفاض المدخرات يؤدي إلى عدم كفاية تمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما تكون أسعارالفائدة سلبية، بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائعا لادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه.[2]

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم[3]

1. **هجرة الأدمغة إلى الخارج: إن** عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، من أهم الأسباب التي تدفع الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج.
2. **إعادة التوزيع الحقيقي بين الدائنين والمدينين:** إن الدائنون هم أول من يتضررون من انخفاض قيمة النقود، بحيث تسترجع لهم أموالهم بقوة شرائية أقل من التي منحوها، إذن يكون من المنطقي هنا أن المدينين هم المستفيدون في حالة التضخم، يقلص الارتفاع في معدل التضخم من القيمة الحقيقية لرأس المال والفوائد على الدين العمومي بحيث إذا ارتفع مستوى الأسعار بنسبة معينة، وكانت ميزانية الحكومة متوازنة، فإن القيمة الحقيقية لمديونتها تنخفض بنفس تلك النسبة مبينة الطرق والجهات الرئيسية التي تستفيد بشكل متزايد من موجات التضخم عبر اقتطاع الضرائب التي تكون أدواتها غير محددة بدقة، أو عن طريق الاستدانة المتواصلة وتعويض ذلك بضريبة التضخم.

---

[1] سعود جايد مشكور العامري، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق**، دار الطباعة والنشر، دار زهران والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2014، ص57.

[2] السعيد هتهات، مرجع سابق، ص15.

[3] بلقاضي بلقاسم، **التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 2، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013، ص158-159.

3. يعمل التضخم الناتج على زيادة الطلب على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له، وبافتراض أن الاقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية معطلة، أو بمعنى آخر أنه دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.
4. يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ومما يساعد أيضا على ذلك الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الموازنة من خلال إصدار نقود جديدة، والتي يصاحبها الارتفاع جديد الأسعار، مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك.
5. يشجع التضخم على الاستثمار في مجالات الإنتاج السلعي التي ترتفع أسعارها، وذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية.
6. يستفيد من التضخم أصحاب المداخيل المتغيرة كالمنتجين والتجار، لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم، ويساعد أيضا المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم، وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية، لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الافتراض.

الفرع الثاني: سياسات الحد من التضخم

العلاج الأساسي للتضخم هو معالجة أسبابه وليس محاولة تخفيف حدة آثاره على بعض الفئات والأشخاص الاقتصاديين الذين يتأثرون به سلبا، ولعل أهم علاجه وترشيد الاقتصاد ضمن سياسة نقدية ومالية تسمح بإرجاع التضخم في حدوده الدنيا اللازمة للنمو.[1]

ووفقا لأسباب التضخم والنظريات المفسرة له يمكن استخلاص أهم النقاط التي تؤدي إلى علاج مشكلة التضخم. ويمكن تجميع ذلك في أربع فئات:[2]

- عن طريق مكافحة زيادة العرض النقدي: فكما تم التقديم في الفقرات السابقة فسرت النظرية الكمية للنقود أسباب التضخم بزيادة المعروض النقدي والعلاقة الطردية بين التضخم وكمية النقود. وعليه يمكن مكافحة

[1] مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين –دراسة قياسية للفترة 2015/2000–**، ماجستير اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 1437 هـ/ 2016م، ص28.

[2] ميس توفيق مسلم، **استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2015، ص34.

التضخم أو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار عن طريق التحكم بكمية المعروض النقدي وامتصاص الفائض منها في حالات التضخم من خلال استخدام الأدوات النقدية والمالية المناسبة لهذا الغرض.

- عن طريق مكافحة الطلب الكلي: فكل زيادة في العرض النقدي عند مستوى التشغيل الكامل تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الذي يقابله ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة عدم القدرة على إشباع الفجوة التضخمية. ويكون الحل بامتصاص فائض النقود وتحويلها إلى قنوات استثمارية عوضا عن الميل نحو الإنفاق الاستهلاكي.
- العمل على تخفيض الأجور وبالتالي تخفيض نفقات الإنتاج من جهة، وامتصاص القوة الشرائية وبالتالي الحد من الإنفاق الاستهلاكي من جهة أخرى.
- تصحيح الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية خاصة في الدول النامية وتطبيق سياسات نقدية ومالية منسجمة تؤدي إلى إنجاح عملية التنمية وتخفيف الضغوط التضخمية.

بينما يقسم (البياتي والشمري، 2009م) الحل وليس بأنواع السياسة المستخدمة في حل مشكلة ما يلي:[1]

أولا: السياسة النقدية

حيث يكون ذلك من خلال قيام البنك المركزي بتسيير وتعبئة الادخار لتمويل جزء من الاستثمارات القومية مما يؤدي الى تحقيق نمو اقتصادي مستمرو الحفاظ على استقرار الأسعار، ومنأدوات السياسة النقدية.

حيث من خلال هذه السياسة يمكن للبنك المركزي التدخل ومعالجة المشكلة ما يلي:[2]

1. **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:** التغييرات في سعر الخصم أو سعر البنك الرسمي وسعر الصرف وعملية السوق المفتوحة، وفي حالات كثيرة يتم استخدام أدوات تكميلية وهي ما تعرف بأدوات الرقابة المباشرة.

ونسبة الاحتياطي القانوني تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة أو ودائع تجارية أو آجلة.

[1] مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان، مرجع سابق، ص29-30.

[2] عبيد حسان، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم – دراسة لحالة الجزائر 2014/1990م**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص22-27.

2. **سياسة سعر إعادة الخصم:** وهي الفائدة التي يتقاضاها المصرف المركزي من المصارف التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها، أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطاتها النقدية، وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.
3. **عمليات السوق المفتوحة:** ويقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة القانونية، وهي إحدى الأدوات التقليدية التاريخية التي اتبعتها البنوك المركزية في عرض النقود.

ثانيا: السياسة المالية

حيث يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورا في مواجهة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض الطلب الكمي وذلك باستخدام العديد من الأدوات المتاحة مثل الضرائب والادخار الإجباري وتخفيض الإنفاق العام.

ومن أدوات السياسة المالية ما يلي:[1]

1. **الرقابة على السياسة الضريبية:** تعتبر السياسة الضريبية أحد الأدوات الفعالة في ضبط حركات التضخم، فتعمد في هذه الحالة إلى تخفيض الإنفاق الخاص، وبالتالي التأثير على القوة الشرائية أي تخفيضها عن طريق الوسائل الضريبية الكفيلة بإضعاف محددات الاستهلاك والاستثمار أي برفع معدلات الضرائب التصاعدية على دخول الأفراد وبالتالي الخد من الإنفاق. ومنه انخفاض الطلب.
2. **الرقابة على الإنفاق العام:** تستعمل هذه الأداة لمعالجة التضخم من خلال الإنفاق العام خاصة أوجه الإنفاق المتعلقة بالموارد والسلع الاستهلاكية الكمالية، والحد من صور الإسراف والتبذير في الدوائر الحكومية، وفي تنفيذ المشروعات المختلفة التي تقوم بها الحكومة ومؤسسات القطاع العام، مع عدم المساس قدر الإمكان بأوجه الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، كما يمس هذا التخفيض في الانفاق العام القطاعات الخدمية بمشروعيتها المختلفة مثل: إنشاء الطرق، الجسور، وبناء المدارس والمستشفيات ... الخ دون غيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى أن يتحقق التوازن الاقتصادي. وبالتالي فإن الحد المؤقت من هذا النوع من الإنفاق يزول بزوال أسباب التضخم وعودة الوضع الاقتصادي إلى طبيعته.

[1] بوزيت يمينة، صوشة رندة، **دور السياسة النقدية في علاج التضخم –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010/2022**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023/2022، ص74–75.

3. **الرقابة على الدين العام:** إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية، فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل. فهي تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص للعام.
4. **الرقابة على الإعانات والتحويلات:** تعد الإعانات والتحويلات من أهم مصادر تدعيم المداخيل لفئات اجتماعية واسعة، ويؤدي خفض مستوى الإعانات والتحولات في أوقات التضخم إلى الحد من القوة الشرائية وبالتالي إلى المساهمة في كبح التضخم. لكنها سوف تضر فئة معينة (الأقل دخلا أو محدودي الدخل) خاصة في ظل ارتفاع الأسعار، لذلك يجب مراجعة كيفية توزيع هذه الإعانات.

ثالثا: سياسة التجارة الداخلية

حيث يتم استخدامها في التأثير على مجموع المعروض من السلع الذي يؤثر بدوره على الأسعار، وقد يتم ذلك من خلال إتباع حكومة الدولة بعض السياسات الداعمة لبعض السلع والخدمات والتي تريد الزيادة من إنتاجها أو على العكس فقد تقوم باتباع سياسات من هدفها الحد من إنتاج تداول سلع معينة والتيقد تسبب مشاكل معينة للاقتصاد.

رابعا: سياسة التجارة الخارجية

تلعب هذه السياسة دورا من خلال تأثيرها على الإنتاج والدخل القومي والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات.

ويدخل في أدوات هذه السياسة معدلات الجمارك والضرائب التيقد تفرض على بعض السلع الواردة والصادرة بهدف التأثير على عملية الاستيراد و التصدير لهذه السلع، إضافة إلى ذلك فإنها كسياسات متعلقة بتشجيع الاستثمار الخارجي كتقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات استثمارية للمستثمرين الخارجيين و ذلك بهدف جلب الاستثمارا تالأجنبية.

خامسا: السياسة التنموية

للسياسة التنموية دورا كبيرا في تطوير تركيبة القطاعات الاقتصادية في كافة البلدان على مختلف أنظمتها، حيث أن الدولة وعند اتباعها سياسة تنموية معنية فإن العديد من الأولويات الطبيعية قد تتغير في هذه الدولة والتي قد تعنى بتطوير قطاع اقتصادي معين في الدولة أو تحقيق معدل معين من الإنتاجية أوزيادة

معدلات الادخار والتي ينتج عنها التغير في هيكل هذه القطاعات أو التغير هذه المعدلات وخلق واقع جديد ومستهدف من خلال هذه السياسات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض من جوانب دراستنا هذه نذكر منها:

المطلبالأول: الدراسات المحلية

1. **دراسة "عبد الله قوري يحيى"**:حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة المحددات الأساسية للمتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2012) بالاعتماد على متجهات الانحدار الذاتي متعدد الهيكلية SVAR وتمنت متغيرات الدراسة في المتغيرات النقدية المتمثلة في: الكتلة النقدية، معدل الفائدة وسعر الصرف، والمتغيرات غير النقدية المتمثلة في: الناتج الداخلي، كتلة الأجور، الإيرادات، النفقات، وقد توصل الباحث إلى أنه في إطار النموذج عام مختلط مفسر للتضخم، تعتبر كتلة الأجور المحدد الرئيسي للتضخم في الأجل القصير إلى جانب الواردات، الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي على الترتيب، أما في الأجل المتوسط والطويل، فتمثلت محددات التضخم في الكتلة النقدية، الواردات، كتلة الأجور والإيرادات.[1]
2. **دراسة "سعيد هتهات"**: 2006/2005 مذكرة ماجستير بعنوان: دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، جامعة قاصدي مرابح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، هدفت الدراسة إلى إعطاء طابع جديد للدراسات التنبؤية حول التضخم في الجزائر باستخدام نماذج للسلاسل الزمنية غير الخطية، والتعرف على أهم النماذج الخطية وغير الخطية الحديثة للسلاسل الزمنية، وإبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر، ومحاولة اقتراح نموذج قياسي بأخطاء تتبع نموذج ARCH يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر، كذلك معرفة اتجاه السببية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر.[2]

[1]قويري يحي عبد الله، **محددات التضخم في الجزائر –دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلة 2012/1970**، مجلة الباحث، العدد 14، 2014.

[2]السعيد هتهات، مرجع سابق.

3. **دراسة "بوراس مليس"**: 2016/2015مذكرة ماسترأكاديمي بعنوان: "دراسة قياسية واقتصادية لمحددات التضخم في الجزائر2013/1990"،جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الجانب النظري والتحليلي لظاهرة التضخم واسقاط ذلك على واقع الجزائر، معرفة محددات التضخم التي تأثر فيه ومعالجتها من خلال السياسات المتبعة من قبل الدولة، ومحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات تضخم وتطبيقه في الجزائر، ومحاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، ودور النماذج القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات مثل ظاهرة التضخم.[1]

المطلب الثاني: الدراسات العربية

1. **دراسة "هبة عبد المنعم"**: حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تحليل ديناميكية التضخم في ثلاث عشر دولة عربية خلال الفترة 1980–2011، وقد تم تطبيق اختبارJohansenللتحديد مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تجمع بين التضخم والعوامل المفسرة له، ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتحديد العوامل المفسرة للتضخم في الأجلين الطويل والقصير. وتوصل الباحث إلى أن الكتلة النقدية، التضخم المستورد وتغيرات أسعار الصرف الاسمية الفعالة تعتبر من أهم محددات التضخم في الأجلين الطويل والقصير في عدد كبير من الدول العربية خاصة تلك المصدرة للنفط. أما الإنفاق الحكومي فهو يساهم في تخفيض الضغوط التضخمية في الدول المصدرة للنفط بينما يزيد من حدتها بالنسبة للدول المستوردة له في الأجل الطويل.[2]
2. **دراسة صغيري فاطيمة الزهرة"**:حاولت الباحثة في هذه الدراسة تقديم دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 190–2005، حيث تم تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي على المعطيات الجزائرية، وتوصلت إلى أنه يوجد متغيرات كثيرة مسببة لظاهرة التضخم تتمثل في: الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام، معدل سعر الصرف، كذلك قامن بإجراء دراسة ديناميكية من أجل معرفة أثر الصدمات الخارجية على مختلف المتغيرات والسببية بين ظاهرة التضخم والمتغيرات الأخرى. وقد توصلت الباحثة إلى أنه قد ظهرت نتائج دراسة السببية أن النمو في الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية لم يكن لها سببية

[1]بوراس مليس، **دراسة قياسية واقتصادية لمحددات التضخم في الجزائر (2013/1990)**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015–2016.

[2]هبة عبد المنعم، **ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980–2011)**، مجلة الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

قوية في تغيير التضخم، بل إن النمو في الكتلة النقدية يسببه معدل التضخم، كما أن هناك حلقة رجعية بين معدل التضخم ومعدل الصرف.[1]

3. **دراسة "إيمان بن زروق"**: حاولت الباحثة في هذه الدراسة دراسة كيفية قياس التضخم وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، حيث تم تطبيق نمذجة ديناميكية على معدل التضخم في علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، وقد تم القيام باختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار ديكي فوللر الموسعADF ، وتم التوصل إلى أن السلاسل الزمنية ليست مستقرة عند نفس الدرجة، لهذا السبب تم اعتماد نموذجVAR، توصلت الباحثة إلى أن التضخم يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، تتمثل في كل من سعر الصرف، التضخم المستورد، سعر الفائدة، مستوى الاستهلاك، الأجور وعرض النقود، بينما يرتبط عكسيا بمعدل البطالة، في حني تبقى طبيعة علاقته بمعدل النمو الاقتصادي محط اختلاف بين المفكرين الاقتصاديين.كما أنها نسبت سبب التضخم في الجزائر أيضا، إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وخاصة إذا كانت مستوردة أو ذات طابع احتكاري ترتفع أسعارها في حالة رغبة مستورديها في تعظيم أرباحهم وهو ما حدث سنة 2012.[2]

4. دراسة "**محمد تيسير محمد الديري**"،2004، بعنوان: "العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الأردن ، دراسة تطبيقية قياسية 1967-2001": هدفت هذه الدراسة إلتحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الأردن ومعرفة الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في التأثير على اتجاه هذه العلاقة. وقد اعتمدت الدراسة نموذجا قياسيا لتشخيص المتغيرات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المؤثرة على العلاقة التبادلية بين الظاهرتين، حيث تم استخدام المعادلة الممثلة لمنحنى فيليبس لتمثيل هذه العلاقة، وتقدير معلمات النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات الداخلة في الدراسة والتأكد من عدم وجود مشاكل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة وعدم وجود مشاكل الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية. وقد تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الأردن، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي لكل من التضخم للفترة السابقة والأزمات الاقتصادية على هذه العلاقة، أي أنهاغير مستقرة وتتأثر بتعديل التوقعات وبالظروف الاقتصادية التيتمر بها البلاد.[3]

---

[1] صغيري فاطيمة الزهرة، مرجع سابق.

[2] إيمان بن زروق، مرجع سابق.

[3] محمد تيسير محمد الديري، **العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الأردن -دراسة تطبيقية قياسية 1967-2001**، مذكرة ماجيستير، الأردن، 2007.

المطلب الثالث:الدراسات الأجنبية

1. **دراسة "AbderrezzakBenhabib" و"Kamel Si Mohammed"** : حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معرفة المحددات الرئيسية للتضخم في الجزائر باستعمال منهجية ARDL خلال الفترة 1980-2012، تمثلت متغيرات الدراسة في: التضخم المستورد أسعار البترول، الكتلة النقدية، الاتفاق الحكومي وسعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري، توصل الباحثان إلى أنه في الأجل القصير، فقط العوامل الخارجية (سعر الصرف، التضخم المستورد، أسعار البترول) هي التي تؤثر على التضخم.[1]

2. **Bart Hobijn, Commodity Price Movement and PCE Inflation**, CURRENT ISSUES IN ECONMICS AND FINANCE, Novembre 2008:

بحثت هذه الدراسة في العلاقة التجريبية بين التضخم وأسعار السلع من خلال النظر في أداء السلع غير النفطية إلى جانب متغيرات أخرى كمؤشرات مستقلة للتضخم. وقد أشارت النتائج إلى أن العلاقة بين أسعار السلع الأساسية والتضخم تتغير بشكل كبير مع الوقت وذلك بسبب التغيرات أساسا في أسعار السلع الأساسية التي تنعكس في شكل صدمات، كما كانت أسعار السلع الأساسية –باعتبارها مفسرة للتضخم–خلالالفترة1970-1980 ذات دلالة إحصائية وهي الفترةالتي ساد فيها ارتفاع معدل التضخم نسبيا لأسعار السلع الأساسية والأسعار عامة.وبداية من سنة 1980 لم تعد هذه السلع تفسر التضخم، حيث كان منخفضا نسبيا وثابتا، في حين كانت أسعار السلع المدرجة في النموذج أكثر تقلبا ومنخفضة عموما بالنسبة للمستوى العام للأسعار. ومع الأخذ بعين الاعتبار باقي العوامل الأخرى، أصبحت أسعار السلع خارج المحروقات ذات دلالة إحصائية ولها ارتباط قوي بمعدل التضخم في السنوات الأخيرة.[2]

المطلب الرابع: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية والقيمة المضافة

وقد اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لأهم الأسباب التي أدت لارتفاع الأسعار في الجزائر، واختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لقضية ووضعها للمعالجات والحلول المناسبة للحد منه.

[1] Kamel Si Mohammed, et AbderrezzakBenhabib. (2016). **The MainDeterminants of Inflation in Algeria**: An ARDL Model. Les chaiers duMECAS, (N° 12).

[2] **Bart Hobijn, Commodity Price Movement and PCE Inflation**, CURRENT ISSUES IN ECONMICS AND FINANCE, Novembre 2008

المطلب الثالث: القيمة المضافة

يمثل هذا العمل إسهاما قيما في دراسة الإقتصاد الجزائري و التحليل العميق للعوامل التي تؤثر على مستويات التضخم، باستخدام مؤشرات مثل أسعار النفط، الكتلة النقدية، وأسعار الصرف، توفر دراستك فهماً شاملاً لكيفية تأثير هذه العوامل على التضخم. يسهم هذا البحث في تقديم رؤى جديدة لصانعي السياسات الاقتصادية حول كيفية إدارة التضخم، بالإضافة إلى توفير أساس علمي يمكن الاعتماد عليه لتطوير استراتيجيات اقتصادية فعالة. كما يسلط الضوء على التفاعلات المعقدة بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاقتصاد الجزائري، مما يساعد في تحديد السياسات الأمثل لتحقيق استقرار الأسعار.

خلاصة الفصل:

يعد التضخم من المشاكل الكبيرة التي تواجه الاقتصاديات في العالم المعاصر وأصبحت لها أدبيات اقتصادية ومالية واحصائية ومقاييس ومعالجات على المستوى الكلي والجزئي، ولقد اعتبرت هذه الظاهرة على أنها إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تعاني الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، كما لا يخفى لنا أن هذه الظاهرة تضرب باقتصاد دولة ما إلا وقد تخلف وراءها آثار تمس بالاقتصاد الوطني وكذلك تمس بالجانب الاجتماعي لنفس الدولة، إلا أن الاقتصاديين عملوا على إيجاد سياسات لمعالجة هذه الظاهرة أو على الأقل تقليصها ولو بنسبة يتفادى بها الاقتصاد الوقوع في مشاكل أخرى.

الفصل الثاني:

الجانب التحليلي لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

تمهيد:

يعد التضخم من أبرز القضايا الاقتصادية التي تواجه الدول، خاصة في العالم النامي. يتسبب التضخم في تأثيرات واسعة النطاق على الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تآكل القوة الشرائية، تشوه الأسعار، وتقليل المدخرات. ولذا، فإن فهم طبيعة التضخم ومحدداته يشكل خطوة أساسية نحو صياغة سياسات اقتصادية فعالة للتحكم في مستوياته والحد من تأثيراته السلبية.

تشهد الجزائر، باعتبارها واحدة من الدول ذات الاقتصاد النامي والمعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية، نمطًا مميزًا للتضخم تأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية. منذ تسعينيات القرن الماضي، مر الاقتصاد الجزائري بتحولات كبيرة نتيجة لتغيرات سياسية، اقتصادية، وأمنية. شهدت فترة التسعينيات بداية مرحلة صعبة اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتي أثرت بشكل كبير على معدلات التضخم في البلاد.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل التطور التاريخي لمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021، مع التركيز على تحديد العوامل والمحددات الرئيسية التي أسهمت في تشكيل هذه الظاهرة، سيتم استعراض البيانات الاقتصادية المتاحة وتحليل السياسات الحكومية وتأثير الأوضاع الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: تحليل التطور التاريخي للتضخم و محدداته في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990 إلى 2021 تحولات جذرية أثرت على معدلات التضخم ومحدداته. يهدف هذا الفصل إلى استعراض التطور التاريخي للتضخم في الجزائر وتحليل العوامل الرئيسية التي أثرت على مستوياته.

حيث تأثرت الجزائر في التسعينيات بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم. لاحقاً، شهدت البلاد فترات من التحسن الاقتصادي نتيجة لارتفاع أسعار النفط، إلا أن التقلبات في السوق العالمية وأزمات مالية لاحقة أدت إلى تغييرات ملحوظة في معدلات التضخم. سيركز التحليل على السياسات الحكومية، التغيرات في أسعار النفط، والعوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية التي ساهمت في تشكيل مشهد التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة.

المطب الأول: تحليل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

الجدول رقم1.2: معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990_2022

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل التضخم	16.7	25.9	31.7	20.5	29	21	18.7	5.7
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	5	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.6
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	2.5	3.68	4.86	5.74	3.91	5.16	8.9	3.33
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	4	4.8	6.4	5.6	4.3	2	2.4	7.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرات البنك

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتحليل الإحصائي و الإقتصادي لسلسة معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ولتقديم رؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي

الشكل رقم 1.2: منحنى بياني لمعدلات التضخم

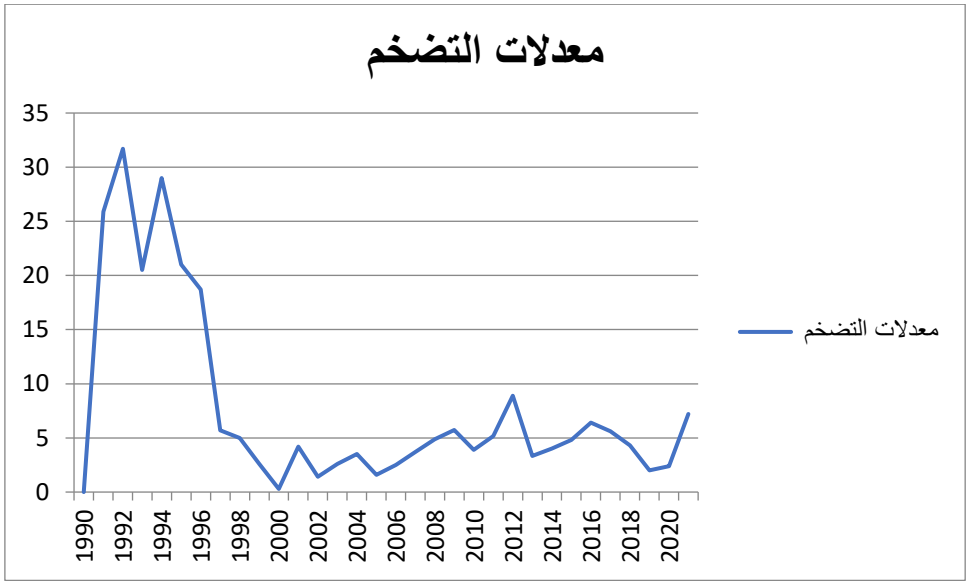

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامجExcel

نلاحظ من الجدول و المنحنى البياني أعلاه ارتفاع معدلات التضخم خلال السنوات الأولى من التسعينات، أين كان الرقم القياسي للأسعار خاضعا إما لحدود قصوى سعريه أو لحدود على هوامش الأرباح، حيث نتج عن ذلك انتشار نقص السلع، وأدت عمليات تخفيض قيمة العملة تحت ضغوطات صندوق النقد الدولي إلى تزايد معدلات التضخم، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمته الديون الخارجية، فارتفع عجز الميزانية وتضاعفت خسائر المؤسسات العمومية، ولقد تم تمويل الاختلالات من خلال الإصدار التضخمي للنقود فارتفع معدل التضخم من 16.7% سنة 1990 ليصل إلى أعلى معدل على الإطلاق 31.7% 1992سنة ويمكن القول أنه ابتداء من سنة 1994 ، نلاحظ انخفاض معدلاته خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مؤسسات النقد الدولية، نتيجة الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج من تحرير الأسعار وتقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازني. [1]

ورغم أن الدولة قد نجحت في تخفيض معدلات التضخم إلا أنها كانت تعتبر بعيدة جدا عن المعدل المسطر المراد تحقيقه ضمن أهداف البنك النقدية، ولكن يعتبر ذلك ايجابيا بالمقارنة مع السنوات السابقة وبالظروف الاقتصادية النسبية التي تعيشها البلاد في تلك الفترة، مما يؤكد الاتجاه السليم لعملية الإصلاح والتحكم في التضخم..

منذ مطلع سنة 1997 يتبين بوضوح سيطرة بنك الجزائر على ظاهرة التضخم بإتباع سياسة نقدية وسياسة دخول متشددة وموقفا حازما تحت ضغوط خارجية قوية شديدة اللهجة في هذا المجال ليصل في سنة 2000 إلى أدنى مستوى له يعادل 0.34% مقابل أعلى فائض محقق في خزينة الدولة بحوالي 10% وذلك ما يبين التطور الملائم لأهم المؤشرات النقدية ، إلا أن معدل التضخم عرف ارتفاعا ملحوظا في سنة 2001 ليصل إلى 4.2% بسبب مخطط الإنعاش الاقتصادي مما يوضح خطورة التوسع في السيولة على الاقتصاد ليتجه

[1] مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي، 2000،ص 16

خلال سنتي (2002- (2003) نحو الانخفاض في ظل ظروف اقتصادية جيدة 5.16ونلاحظ تدبدب معدلات التضخم حيث بلغت 5.74% سنة 2009، 3.91% سنة 2010 و سنة 2011، ليرتفع بنسبة كبيرة سنة 2012 حيث بلغ 8.9% وهذا راجع لزيادة المعروض النقدي بسبب الارتفاع في النفقات العمومية زيادة الأجور وزيادة التشغيل بهدف ضمان السلم الاجتماعي .

أما في سنة 2003 فكان معدل التضخم 4.3% ويعتبر مرتفع نسبيا وهذا راجع إلى نمو فائض السيولة المصرفية بحيث أنه تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية في سنة 2003 ، وفي سنة 2004 عاد معدل التضخم إلى الانخفاض حتى وصل إلى 4% ، ويعود ذلك إلى تزايد معدل استهلاك العائلات وارتفاع الأجور، وفي سنة 2005 قدر التضخم ب 1.4%، أي تراجع بحوالي نقطتين ونصف مما كان عليه سنة 2004 ، وهذا يرجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بالإضافة إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية، بفضل تدخل بنك الجزائر في إطار سياسات السوق المقيدة لامتصاص الفائض من السيولة في الجهاز المصرفي، وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم ب 2.3% ثم ارتفع إلى سنة 2007 حيث وصل إلى 3.7% ، وذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار الخضر والفواكه وارتفاع الرواتب والأجور دون أن يصاحبها ارتفاع في الإنتاجية، وبعدها واصل ارتفاعه سنة 2008 إلى أن وصل إلى 4.9% وفي سنة 2009 وصل إلى 5.7% ، وذلك راجع إلى حدوث تضخم قوي في أسعار المواد الغذائية، كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث سنة 2008 ، حيث أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى ارتفاع أسعار اليورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي خاصة وأن 60% من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي باعتباره شريك أول، أما في سنة 2012 قد بلغ معدل التضخم ذروته حيث وصل إلى 8.9% ، وهو تقريبا ضعف المعدل السابق وهذا راجع إلى تزايد أسعار المواد الأولية والمواد الغذائية.

أما المرحلة الفترة الأخيرة الممتدة من (2013-2021) [1] فقد عرف معدل التضخم أيضا تغيرات في هذه المرحلة، ففي سنة 2013 عرف معدل التضخم تراجع سريع وهو أدنى تضخم مند 6 سنوات حيث قدر ب 3.3% ، وهذا بسبب انخفاض تضخم أسعار المواد الغذائية وهي أضعف وتيرة مند سنة 2006 ، وقد واصل معدل التضخم تباطئه حتى عام 2014 حيث قدر ب 2.9% ، لكن في سنة 2015 سجل ارتفاعا وقدر ب 4.8% واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2016 حيث وصل إلى 6.4%، وهذا بسبب قانون المالية سنة 2016 الذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود، والذي انعكس بدوره على كل أسعار السلع والخدمات، ومع حلول عام 2017 عرف التضخم تراجع حيث بلغ 5.6% واستمر هذا التراجع حتى غاية 2020 وقدر ب 2.4% ، وهذا راجع إلى نموذج النمو الاقتصادي الذي صادقت عليه الحكومة في إطار سياسة التنويع في الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا، لكن في سنة 2021 ارتفع التضخم إلى 7.2% ، وهذا الارتفاع سببه الآثار التي سببتها جائحة كورونا والتي أدت إلى شل معظم اقتصاديات العالم وارتفاع الأسعار حينها.

[1] مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي،2022، ص17

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

الفرع الأول: سعر الصرف

الجدول رقم2.2: يوضح سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990_2021)

الوحدة: 1دولار/دينار الجزائري

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف	8.96	19	21.82	23.36	35.09	47.68	54.77	57.73	58.74	66.64
2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
57.29	75.34	77.82	79.72	72.61	73.38	72.64	73.3	64.56	72.4	74.4
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
72.85	78.10	78.15	87.90	107.13	110.52	110.96	116.61	119.36	126.82	135.10

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر، النشرات الثلاثية، رقم 03 الثلاثي الثالث 1995, رقم 17 ديسمبر 2010، رقم37 ديسمر 2017، الثلاثي الثالث 2023 رقم 64.

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتحليل الإحصائي و الإقتصادي لسلسة أسعار صرف ، ولتقديمة رؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي:

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتحليل الإحصائي و الإقتصادي لسلسة أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1990_2022، ولتقديمة رؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي

الشكل رقم 2.2: أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2022

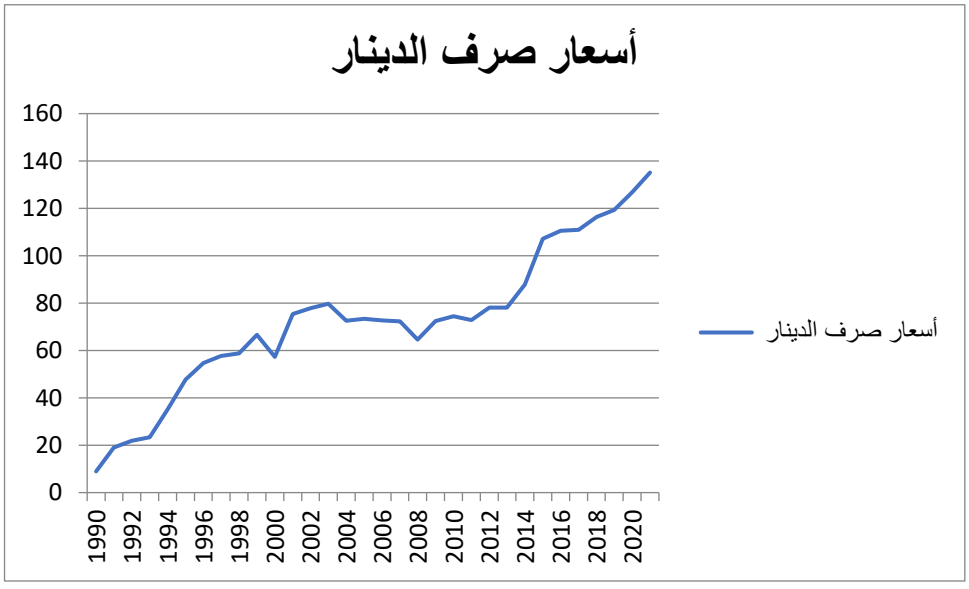

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول و المنحنى البياني اموضح أعلاه يتضح لنا أن الدينار الجزائري انتقل من 8.96 دج سنة 1990 إلى 19 دج سنة 1991 مقابل دولار واحد. والهدف هو أخذ الدينار إلى سعر أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية، من أجل تقليص خسائر العملات الأجنبية الناتجة عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، وتحقيق تقارب بين السوق الرسمي والموازي والهدف الأساسي هو الوصول إلى قابلية تحويل الدينار الذي يفترض نهاية الرقابة على الصرف، لتكون النتيجة النهائية تحقيق توازن خارجي.

لكن هذا التخفيض لم يحقق الأثر المرغوب على ميزان المدفوعات لأن السياسة الاقتصادية والمالية التضخمية التي اتبعت ألغت الأثر، مما أدى إلى القيام بتخفيض آخر. كان هذا التخفيض أكثر أهمية وجاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي سنة 1994 بحوالي 50% على مرحلتين

الأولى في مارس / أفريل 1994 انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج لكل دولار. الثانية في نهاية سبتمبر 1994 ، حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي 41 دج لكل دولار[1].

واستمر انخفاض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي، التي خسرت فيها أكثر من 150% من قيمته حيث انتقل من 23.36دج / $ في 1993 إلى 58.74 دج / $ سنة 1998. ولم يتوقف التخفيض عند هذا الحد، حيث استمر خلال السنوات التالية بالرغم من الارتفاع الطفيف الأسعار النفط.

كما قامت السلطة النقدية بتخفيض آخر في حق الدينار الجزائري في جانفي 2003 حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة في السوق السوداء، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11%.

ثم شهدت الفترة بين 2003-2008 استقرار نسبي و هذا الاستقرار مدعوما بارتفاع أسعار أسعار النفط العالمية ، مما عزز العائدات النفطية و زاد من احتياطات الجزائر من النقد الاجنبي، تليها الفترة 2009-2014 حيث تأثرت الجزائر بالأزمة المالية في 2008-2009 إلا أن تأثيرها كان محدودا نسبيا بفضل احتياطات النقد الأجنبي الكبيرة و عرفت هذه الفترة انخفاضا طفيفا مقابل الدولار خاصة بعد 2011 نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي و تراجع أسعار النفط.[2]

أما الفترة 2015-2019 شهدت أسعار النفط العالمية انخفاضا حادا مما أثر سلباعلى الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. حيث انخفض سعر صرف الدينار الجزائري بشكل ملحوظ مقابل الدولار الامريكي ثم قام البنك المركزي بعدة محاولات للحد من انخفاض العملة من خلال إدارة سعر الصرف و استخدام

[1] محمد أمين بربري ، الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011 ، ص 204

[2] نجاح سلامة، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013 ص90

احتياطات النقد الأجنبي، ثم تم تطبيق سياسات اقتصادية تقشفية لمحاولة تحقيق التوازن في الاقتصاد و تخفيف الضغط على العملة المحلية، ثم تلتها جائحة كوفيد-19 التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي و المحلي، مما أدى إلى تزايد الضغوط على الدينار الجزائري إذ شهدت هذه الفترة انخفاضا إضافيا في قيمة الدينار مقابل الدولار، حيث انخفض الى 123.82 سنة 2020 بعد أن كان 119.36 سنة 2019 و مع بدء التعافي الاقتصادي بعد الجائحة و ارتفاع أسعار النفط مرة اخرى بدأت قيمة الدينار تستقر تدريجيا حيث وصل الى 135.10 سنة 2021 بسبب بداية التعافي من الجائحة

الفرع الثاني: عرض النقد

الجدول رقم 3.2: تطور الكتلة النقدية و مكوناتها خلال الفترة 1990-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النقود M_1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو M_2	الناتج المحلي الخام PIB	معدل سيولة الاقتصاد
1990	270.08	72.923	343.31	11.31	555.8	61.76
1991	324.99	90.276	414.74	21.06	844.4	49.11
1992	369.71	146.183	544.45	24.23	1048.2	51.94
1993	446.90	180.522	585.18	21.61	1165.9	50.19
1994	475.83	247.680	675.92	15.31	1491.5	45.31
1995	519.10	280.455	739.87	10.51	1990.6	37.16
1996	589.10	325.958	848.25	14.44	2570	33.00
1997	671.57	409.948	1003.13	18.19	2780.2	36.08
1998	826.37	766.090	1199.49	47.24	2830.5	42.37
1999	905.18	884.167	1366.77	16.67	3238.2	42.20
2000	1041.3	974.3	2022.5	13.25	41323.5	49.04
2001	1238.5	1235.0	2473.5	22.3	4227.1	58.5
2002	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	4522.8	64.15
2003	1643.5	1656.0	3299.5	13.7	4247.5	77.68
2004	2165.6	1478.7	3644.4	10.5	6150.4	59.25
2005	2437.5	1632.9	4070.5	11.7	7563.6	53.81

56.65	8520.6	18.6	4827.6	1649.8	3177.8	2006
63.99	9366.6	24.2	5994.6	1761.0	4233.6	2007
62.98	11043.7	16	6956.0	1991.0	4964.9	2008
72.01	9968.0	3.2	7178.7	2228.9	4944.2	2009
69.05	11991.6	15.4	8280.7	2524.3	5756.4	2010
68.38	14519.8	19.9	9929.2	2787.5	7141.7	2011
68.35	16115.5	10.9	11015.1	3333.6	7681.5	2012
71.74	16643.8	8.4	11941.5	3691.7	8249.8	2013
79.31	17228.6	14.4	13663.9	4088.7	9603.0	2014
82.05	16702.1	0.13	13704.5	4443.4	9262.2	2015
78.90	17406	0.8	13816.3	4409.3	9407.0	2016
79.30	18594	8.4	14974.5	4708.5	9440	2017
81.60	20393.5	11.10	16637.0	5232.6	10195	2018
80.50	20501.1	0.8-	16506.6	5531.4	10250	2019
96	18383.8	7.40	17740.0	5718.0	9240	2020
90.90	22079.3	13.20	20078.8	6463.2	11400	2021

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد نشرات البنك المركزي

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع قد بلغت سنة 2000 2022.5 وبعد وتيرة نمو مرتفعة وصلت إلى 22.3% سنة 2001، مقابل 13.25سنة 2000، سجلت سنة 2002 تراجعا ملموسا لمعدل نمو النقود الورقية التي انخفضت إلى 17.3% واصلت كتلة النقود M1 تسجيل زيادة ولكن بوتيرة نمو متزايدة أما كتلة شبه النقود فقد عرفت نمو ماعدا سنة 2004 أين شهدت انخفاض في معدل نموها قدر بـ 8.5% وارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بوتيرة متزايدة بعد سنة 2007 إلى أن وصلت إلى 9929.2مليار دج سنة 2011. حيث يبين تطور هيكل الكتلة النقدية تصرفات الأعوان الاقتصاديين الرئيسيين خاصة في المرحلة المتميزة بتوسع السيولات النقدية وشبه النقدية. وهكذا فإن التوسع القوي في ودائع البنوك، أي 27% على أساس وتيرة سنوية، مقابل 18.6 %2006، يجد مصدره في تزايد الودائع المتأتية من القطاع العمومي أكثر من تلك المتأتية من القطاع الخاص، وتراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق سنة 2009 بـ 3.1% وهو عبارة عن ظاهرة نقدية لم تسجل من قبل في الاقتصاد الوطني وهو الأمر الذي يكشف عن حجم الصدمة الخارجية سنة 2009، حيث تتعارض هذه الوضعية مع أهداف التوسع في المجاميع النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية. بالنسبة لسنة 2009 حدد مجلس النقد والقرض أهداف معدل التوسع في الكتلة النقدية بين 12-13 مع الاحتفاظ بهدف التضخم في حدود 4% ويفسر التراجع في الكتلة النقدية سنة

2009 اساسا بتراجع نمو الودائع تحت الطلب لدى المصارف (14.27%) الناتج عن تقلص قوي في ودائع قطاع المحروقات، وعلى هذا الأساس نجد أن حصة الودائع تحت الطلب لدى المصارف كنسبة من (M2) قد انخفضت سنة 2009 في ظرف يتميز بتقلص الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف العمومية والنمو الجوهري في الودائع تحت الطلب لدى المصارف الخاصة، فبعد توسع نقدي منخفضا تاريخيا سنة 2009 (3.1%) تحت تأثير الصدمة الخارجية الهامة، تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي لكن بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنوات 2006 إلى 2008 بارتفاع قدر ب 15.4% سنة 2010، ترافق مع استرجاع دور الموجودات الخارجية الصافية في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للاقتصاد [1]وقد سجلت الودائع المصرفية خلال هذه السنة نموا بلغ 11.7%، لكون أن جزءا كبيرا من الودائع يتشكل من ودائع تحت الطلب، وهي ودائع لا يتولد عنها أعباء للبنوك على شكل فوائد، فإن هذه الوضعية تؤثر إيجابيا على حسابات نتائج هذه البنوك.

أما سنة 2011، فقد شهدت ارتفاعا كبيرا نسبيا في الكتلة النقدية قدر بـ 19.9%، يرجع هذا إلى الزيادة المعتبرة بشكل عام في القروض للاقتصاد. وقد تزايدت خلال نفس السنة الودائع تحت الطلب لدى البنوك بـ 21%، في الوقت الذي سجلت فيه الودائع لدى مركز الصكوك البريدية و الخزينة العمومية من جانبها، ارتفاعا أكثر أهمية 40.58%. ووصل معدل نمو الودائع تحت الطلب إلى 21% سنة 2011. وقد عرفت وتيرة التوسع النقدي تراجعا معتبرا سنة 2012/10.9% مقابل 19.9 % سنة 2011 ,15.4%، سنة (2010)، خصوصا تحت تأثير تقلص ودائع قطاع المحروقات. إن لهذا التراجع القوي لوتيرة النمو النقدي، والتي كانت في 2011 قريبة من ذروة" المسجلة في سنة 2007 24.2 صلة قوية بالتراجع الكبير المعدل نمو صافي الموجودات الخارجية (7.3% مقابل 16.05% سنة 2011) حيث ساهم التراجع القوي لوتيرة النمو النقدي في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي، لاسيما وأن صافي الموجودات الخارجية يفوق هيكليا المجمع النقدي M2 بالفعل.

وخلال الفترة (2013-2022) وصل متوسط نمو الكتلة النقدية سنة 2015 إلى 0.13% بسبب الانخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات - 41.1% حيث بلغت معدل سيولة الاقتصاد 32.9 % ، منتقلة من 2730.9 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832.6 مليار دينار في نهاية 2015 [2] تزايدت الكتلة النقدية بـ 8.4% في 2017 و 11.10% في 2018 ونجم هذا الارتفاع في الأرصدة النقدية عن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى البنوك حيث ارتفعت بـ 19% مقابل 11.1% فيما يخص الودائع لأجل وبـ 4.5% فيما يتعلق بتداول النقد الورقي، هذه الزيادة تعود إلى تزايد الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في 2018 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية 452 مليار دينار وباستثناء

[1] تقرير بنك الجزائر، 2009، ص 19.

[2] تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية ، 2015، ص 530.

ودائع قطاع المحروقات بلغ التوسع النقدي 7.7% فقط [1] و ظلت بعد ذلك في تزايد بوتيرة عالية فبلغ معدل نمو الكتلة النقدية M2 سنة 2021 13.20%.

الفرع الثالث: اسعار النفط

الجدول رقم 4.2: أسعار النفط خلال الفترة 1990-2021

الوحدة: دولار/للبرميل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر النفط	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.86	12.28
1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
17.44	27.6	23.12	24.36	28.1	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45
2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
61.06	77.45	107.87	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	52.43	69.78
2019	2020	2021							
64.04	41.47	68.5							

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات منظمة الأوباك .

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتحليل الإحصائي و الإقتصادي لسلسة أسعار النفط خلال الفترة 1990-2022، ولتقديمة رؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي:

الشكل رقم 3.2: منحنى بياني لأسعار النفط خلال الفترة 1990-2022

[1] تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية ، 2019، ص 133

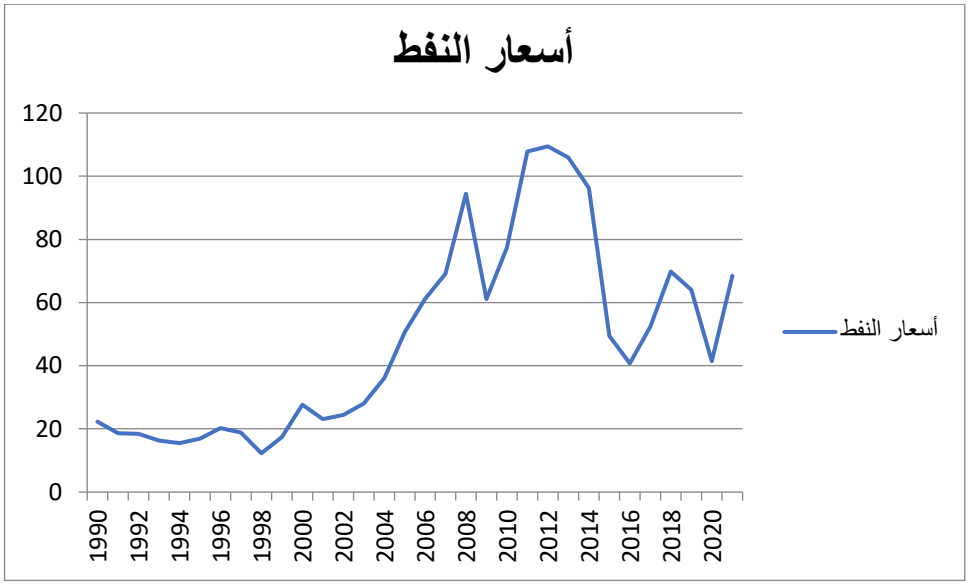

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامجExcel

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن أسعار النفط عرفت تذبذبا خلال الفترة 1990-2021 و ذلك لعدة أسباب سياسية و اقتصادية.

تطور أسعار البترول خلال الفترة (1990-1999) تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة بسبب الإضطربات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط و التي تمثلت في حرب الخليج الثنية ، حيث عرفت هذه الفترة في بدايتها نوعا من الاستقرار في أسعار النفط حيث لم تشهد السنوات السبع الأولى تغيرات تجاوزت حدود 3 دولار للبرميل إلى أن عرفت انهيارا كبيرا سنة 1998 حيث بلغت 12,28 دولار للبرميل بعدما كانت في حدود 18.86دولار في سنة 1997 ويرجع هذا الانهيار في الأسعار للاختلال الكبير بين عرض البترول والطلب عليه بفعل الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا والتي أدت الى انخفاض الطلب العالمي على البترول، و في سنة 1999 تحسنت الأسعار نوعا ما ووصلت إلى 17.44 دولار للبرميل وهذا التحسن راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف الدول المنتجة للنفط.

ثانيا : تطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2012)

خلال هذه الفترة عرفت أسعار النفط ارتفاعات متواصلة، يرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط ليعود الى الانخفاض سنة 2009 ليصل الى 61.06 دولار و بعد هذه السنة عاد الى الارتفاع من جديد حيث وصل سنة 2012 الى109.45 دولار للبرميل .

المرحلة الثانية (2013-2021): عرفت أسعار النفط خلا هذه المرحلة تطورا كبيرا واتجاها تنازليا، ففي سنة 2013 و2014 كانت أسعار النفط مرتفعة ومستقرة إلا أنها شهدت هبوطا تدريجا في السنوات الموالية، إذ كان سعر النفط 105.8 دولار للبرميل لكنه انحدر بشكل ملحوظ إلى 96.29دولار بداية 2014 وصل الى 49.49 سنة 2015 ويرجع هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين قوى العرض

والطلب و تخمة العرض في الاسواق حيث كان فائض كبير في عرض النفط ، فضلا عن تراجع النمو الاقتصادي العالمي و كذلك قوة العملة الأمريكية الدولار وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، و بقي في الانخفاض سنة 2016 الى 40.76 دولار للبرميل ليرتفع نسبيا السنة الموالية ل 52.43 دولار للبرميل أما سنة 2018 فقذ ارتفع الى 96.78[1]انخفض سعر النفط إلى ما يعادل 64.04دولار للبرميل، وقد تابع منحناه التنازلي سنة 2020 إلى 41.47 دولار للبرميل كما انه سجل اسعارا سلبية خلال افريل 2022 حيث بلغ و لأول مرة في تاريخ أسعار النفط -37.63 دولار للبرميل بسبب انخفاض الطلب العالمي بسبب جائحة كوفيد-19 و ما تبعها من اغلاق اقتصادي عالمي و انخفاض الطلب على النفط بمقدار 29 مليون برميل يوميا عن المقدرا الطبيعي، مما ادى الى فائض كبير في [2]، وقد أثر الفيروس بشكل كبير على إيران وانتشر إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباقي العالم، وقد تسبب هذا المرض في صدمة سلبية على مستوى قوى العرض والطلب، وهذا بسبب تدني الإنتاج ويرجع السبب إلى قيود السفر والحجر الصحي للحد من انتشار الفيروس، ما أدى إلى تعطل النقل وإغلاق الشركات ونقص الإنتاج...مما أدى إلى نقص الطلب على النفط وتراجع أسعاره بعدها، ولقد عادت أسعار النفط بعدها إلى الارتفاع سنة 2021 بسبب بداية الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة و بدء تعافي الاقتصاد العالمي من تأثيراتها.

[1] تقرير الامن العام السنوي لمنظمة الأوباك سنة 2020 متوفر على الموقع WWW.OPEC.ORG

[8] https://global.unc.edu/new-story/how-the-covid-19-pandemic-plugend-global تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/06/10 على الساعة 16:50

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للعلاقة بين التضخم و محدداته

يعد التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول على مستوى العالم، حيث يعكس الارتفاع المستمر في الأسعار والذي يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة. لفهم التضخم بعمق، من الضروري تحليل المحددات التي تساهم في نشوئه وتفاقمه.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للعلاقة بين التضخم و سعر الصرف

الشكل رقم 4.2: منحنى بياني لأسعار التضخم و أسعار الصرف

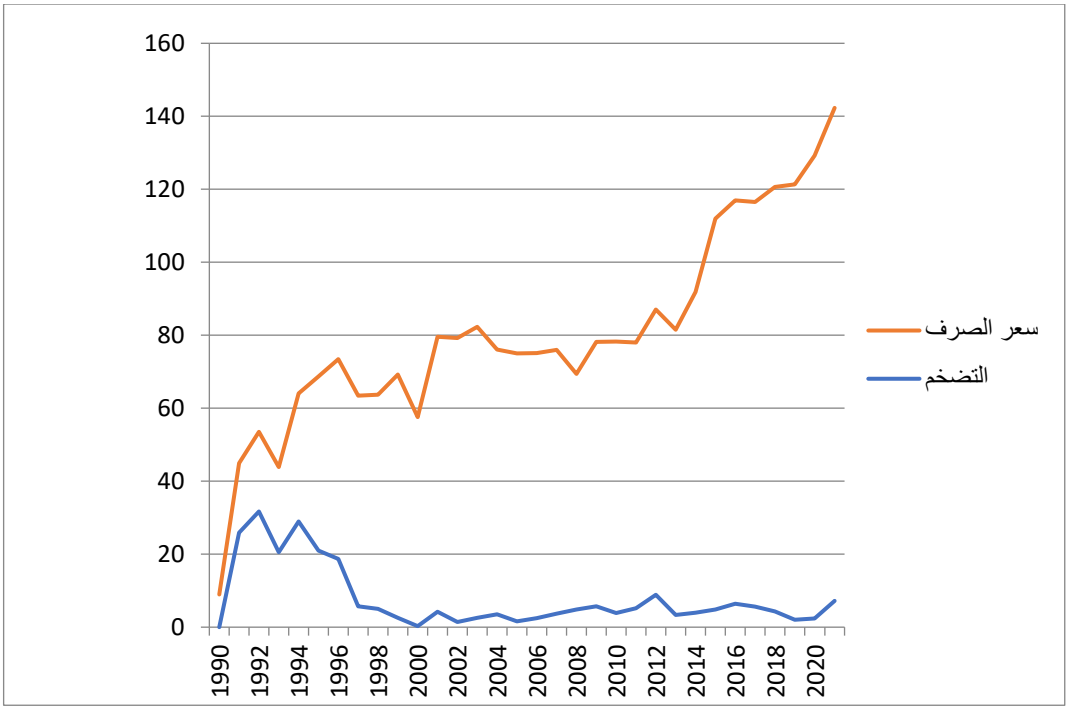

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال المنحنى البياني الموضح أعلاه يتضح لنا أنه في أوائل التسعينيات، شهدت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة وصلت إلى 31% في عام 1993. خلال نفس الفترة، ارتفع سعر الصرف من 8.96 دينار/دولار في 1990 إلى 35 دينار/دولار في 1994. هذا الارتفاع في سعر الصرف يعكس انخفاض قيمة الدينار الجزائري بسبب ارتفاع التضخم .

عندما تنخفض قيمة العملة المحلية (أي عندما يرتفع سعر الصرف) السلع المستوردة تصبح أكثر تكلفة و هذا ما يعرف بالتضخم المستورد

حيث ان الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الواردات، فيؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى زيادة في الأسعار العامة للسلع والخدمات.

كما الشركات التي تعتمد على المواد الخام المستوردة ستواجه زيادة في تكاليف الإنتاج، مما قد يؤدي إلى رفع أسعار المنتجات النهائية لمواكبة التكاليف المرتفعة.

وارتفاع تكلفة الدين الخارجي إذا كان لدى الدولة دين خارجي كبير مقوم بعملات أجنبية، فإ:

في الفترة من 2014 إلى 2016، انخفضت أسعار النفط بشكل حاد، مما أثر على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على صادرات النفط. انخفضت قيمة الدينار من حوالي 78 دينار/دولار في 2014 إلى 107 دينار/دولار في 2016. هذا الانخفاض في قيمة الدينار زاد من تكلفة الواردات وأدى إلى ضغوط تضخمية، حيث ارتفع التضخم إلى 6.5% في 2016.

المرحلة 1: ارتفاع التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.

المرحلة 2: انخفاض قيمة العملة يزيد من تكلفة الواردات ويؤدي إلى تضخم مستورد.

المرحلة 3: زيادة التضخم يؤدي إلى مزيد من الضغط على العملة المحلية، مما يمكن أن يؤدي إلى دوامة تضخمية إذا لم تتخذ السياسات اللازمة لكبح التضخم.

العوامل المؤثرة الأخرى:

السياسات النقدية والمالية: التدخل الحكومي من خلال السياسات النقدية (مثل رفع أسعار الفائدة) والمالية (مثل ضبط الإنفاق الحكومي) يمكن أن يؤثر على كل من التضخم وأسعار الصرف.

التغيرات في أسعار النفط: باعتبار الجزائر دولة تعتمد على النفط، تؤثر أسعار النفط العالمية بشكل مباشر على الاقتصاد، مما يؤثر على كل من التضخم وأسعار الصرف.

الأحداث الجيوسياسية: التغيرات في الاستقرار السياسي، العقوبات الاقتصادية، أو الاتفاقيات التجارية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التضخم وأسعار الصرف.

الخلاصة:

العلاقة بين التضخم وأسعار الصرف في الجزائر هي علاقة معقدة ومتبادلة، تتأثر بعوامل داخلية وخارجية متعددة. ارتفاع التضخم يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، مما يزيد من تكلفة الواردات ويساهم في التضخم المستورد. في المقابل، انخفاض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، مما يزيد من التضخم عليه نستنتج أن سعر الصرف أحد أهم محددات التضخم في الجزائر.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للعلاقة بين التضخم الكتلة النقدية

الشكل رقم 5.2: منحنى بياني لأسعار التضخم و الكتلة النقدية

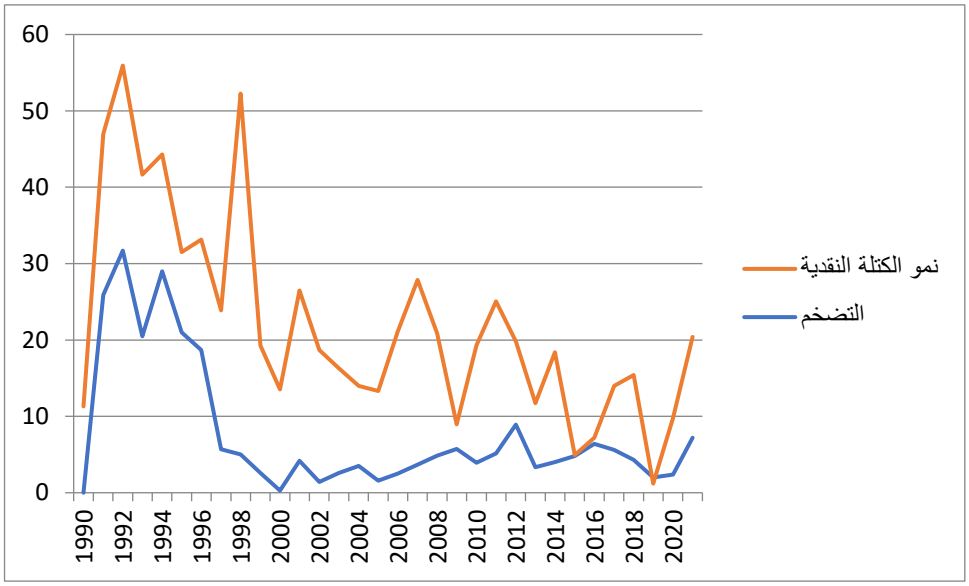

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال المنحنى البياني الموضح أعلاه يتضح لنا وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. هذا يعني أنه بزيادة الكتلة النقدية M2 الذي يتاثر باسعار النفط بطريقة غير مباشرة من خلال ميزان المدفوعات، يميل التضخم إلى الانخفاض والعكس صحيح.

العلاقة العكسية تشير إلى أنه في الجزائر، زيادة الكتلة النقدية M2 لم تكن متناسبة دائماً مع زيادة التضخم، وربما يرجع ذلك إلى عدة عوامل:

السياسات النقدية والمالية: تدخلات البنك المركزي أو الحكومة في التحكم بالكتلة النقدية وتنظيم السياسات النقدية قد تلعب دوراً كبيراً في التأثير على التضخم.

التغيرات في سرعة دوران النقود: إذا زادت الكتلة النقدية لكن سرعة دوران النقود (أي عدد مرات تداول النقود في الاقتصاد) انخفضت، قد لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة التضخم.

العوامل الاقتصادية الأخرى: كالأداء الاقتصادي العام، والسياسات التجارية، وأسعار النفط، والتغيرات في الإنتاجية، التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التضخم بغض النظر عن الكتلة النقدية.

حيث أن الاقتصاد الجزائري قد شهد تغيرات هيكلية على مدى الفترة، بما في ذلك الانتقال من اقتصاد مركزي مخطط إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً، مما أثر على العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم.

دور البنك المركزي: قد يكون للبنك المركزي دور حاسم في إدارة التضخم من خلال سياسات نقدية تهدف إلى تنظيم الكتلة النقدية بشكل يوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار السعري.

الخلاصة:

العلاقة بين التضخم والكتلة النقدية M2 في الجزائر تظهر تعقيداً وتأثيراً متعدد الجوانب. بينما تشير النظرية الاقتصادية التقليدية إلى أن زيادة الكتلة النقدية تؤدي إلى زيادة التضخم، إلا أن البيانات الفعلية تشير إلى أن هذه العلاقة قد تكون معكوسة أو غير مباشرة في السياق الجزائري. هذا يتطلب النظر في العوامل الاقتصادية الأخرى والسياسات المالية والنقدية المتبعة

المطلب الثالث: التحليل الوصفي للعلاقة بين التضخم و أسعار النفط

الشكل رقم 6.2: منحنى بياني لأسعار التضخم و أسعار النفط

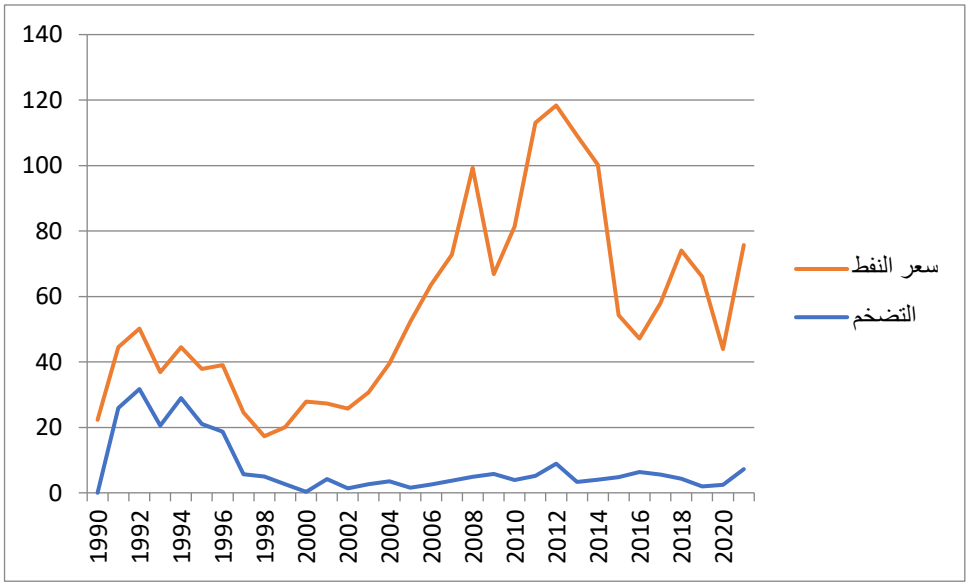

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال المنحنى البياني الموضح أعلاه يتضح لنا أنه في بداية الفترة كانت العلاقة بين أسعار النفط و أسعار التضخم علاقة طردية كلما زادت أسعار النفط زادت معها معدلات التضخم و كلما إنخفضت أسعار النفط انخفضت معدلات التضخم إلا أنه بعد سنة 2000 تماثلت معدلات التضخم الى الثبات مع تذبذب في اسعار النفط و ذلك بسبب السياسة النقدية و التدخلات الدولية، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على النفط والغاز، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على التضخم. عندما ترتفع أسعار النفط، تزداد تكاليف الإنتاج والنقل للشركات، وبالتالي يزيد سعر السلع والخدمات التي تستخدم النفط أو تعتمد عليه في عمليات الإنتاج، على الجانب الآخر عندما تنخفض أسعار النفط، ينعكس ذلك إيجاباً على معدل التضخم في الجزائر. فانخفاض تكاليف الإنتاج والنقل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع والخدمات، مما يقلل من التضخم يمكن أيضاً أن يؤثر ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على الاستثمار والإنفاق الحكومي، مما يؤثر بدوره على التضخم في الجزائر.

لذلك تلجأ الحكومة في الجزائر إلى سياسات مالية ونقدية لمواجهة تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم، مثل زيادة النقد الأجنبي للتحكم في تقلبات العملة وتخفيف الضغط على الأسعار في حالات الارتفاع الحاد في أسعار النفط.

وفي الأخير يمكن القول أن النفط يمثل عنصرا حاسما في الاقتصاد الجزائري، ويتأثر التضخم بشكل كبير بتقلبات أسعاره لأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد اعتمادا كبيرا على أسعار النفط.

خلاصة الفصل:

خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2021، شهدت الجزائر تحديات كبيرة في مجال التضخم، حيث أن هذه الظاهرة تأثرت بعدة عوامل مترابطة. بدايةً، يجب التطرق إلى دور سعر الصرف وتأثيره على التضخم، فتقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تكلفة الواردات والصادرات، مما يؤثر على أسعار السلع المحلية وبالتالي على معدلات التضخم.

علاوة على ذلك، تلعب الكتلة النقدية دوراً هاماً في تحديد مستويات التضخم؛ فزيادة الكتلة النقدية دون زيادة متناسبة في الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يزيد من الأسعار ويدفع باتجاه التضخم. وفي السياق الجزائري، كانت التقلبات في إنتاج النفط وإيراداتها تؤثر بشكل كبير على حجم الكتلة النقدية المتداولة، مما يضع ضغوطاً على معدلات التضخم.

ومن الجدير بالذكر أن أسعار النفط كانت تشكل عاملاً هاماً في تحديد معدلات التضخم في الجزائر، حيث تعتمد البلاد بشكل كبير على إيرادات النفط. وبالتالي، فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر مباشرة على قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق العام وتحديد مستويات الكتلة النقدية، مما يؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم.

بالإضافة إلى العوامل الداخلية، فإن تغيرات في السياسات الاقتصادية والمالية، وكذلك الظروف الاقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية العالمية، كانت لها تأثيرات كبيرة على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

بالتالي، يمكن القول إن معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2021 تأثرت بشكل كبير بعدة عوامل مترابطة، منها سعر الصرف والكتلة النقدية وأسعار النفط، بالإضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية الداخلية والعالمية.

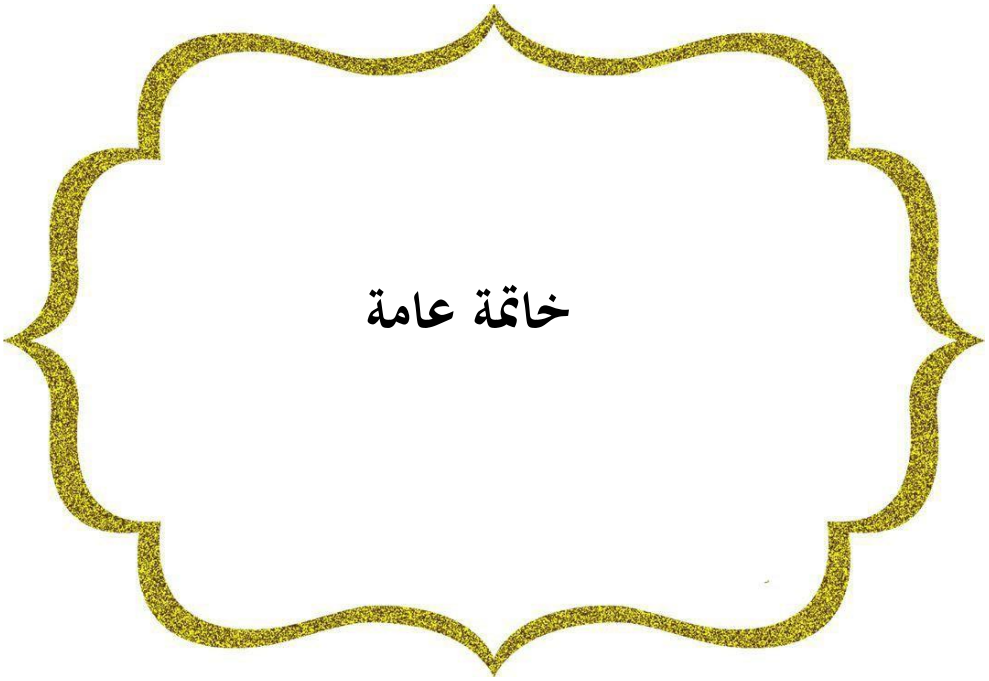

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعتبر التضخم مشكلة دائمة تواجه كل الاقتصادات في العالم وفي الجزائر ، كذلك تعد هذه المشكلة جد معقدة نظرا لتعدد أسبابها، فمن أسباب هيكلية إلى نقدية وتجدر الإشارة إلى أهمية توسيع مفهوم سياسة مكافحة التضخم والذي يصعب حصرها في الأدوات النقدية والمالية، بل يتطلب الأمر اهتماما أشمل بشروط إنتاج السلع والخدمات في الجزائر واستجابة التكاليف والأسعار النهائية لضغوط الطلب، ولتدارك الوضع ورسم سياسة فعالة لمواجهة هذه المشكلة وجب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية، عند ذلك يمكن تقليل أسباب التضخم وبالتالي تسهل سياسات مواجهته.

وقد أظهرت الدراسة أن ظاهرة التضخم في الجزائر جد معقدة نظرا لتعدد أسبابها وسبب خصوصية الاقتصاد الجزائري والذي يتسم بالتبعية لقطاع المحروقات وبسوق محلي هش غير قادر على مواجهة الطلب الداخلي، فبالرغم من تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق وتبني برامج تصحيح معدة من قبل المؤسسات الدولية نجد أن الجزائر قد عانت من موجات تضخمية ترجمت بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار هذه الضغوط التضخمية تعمل الدولة على قياسها من خلال الرقم القياسي للمستهلك، والذي يحاول أن يعكس واقع الارتفاع في الأسعار إلا أنه وبالرغم من شموله على سلعة يبقى غير دقيق في قياس الفجوة التضخمية.

وقد عرف معدل التضخم على مدار فترة الدراسة تذبذبا كبيرا يرجع إلى العديد من العوامل أهمها زيادة النمو السنوي للعرض النقدي خصوصا في فرة تحسن ايرادات الجباية البترولية هذه الزيادة التي ولدت زيادة في الطلب الداخلي والتي لم تقابلها زيادة في العرض في اقتصاد جزائري يتسم بضعف الانتاجية ما جعل الدولة تلجأ إلى الاستيراد لتغطية الطلب المحلي الأمر الذي ترتب عنه تدهور في قيمة العملة الوطنية وتوجه الأفراد إلى الإتفاق الاستهلاكي نظرا لتدهور الظروف المعيشية وتراجع القدرة الشرائية بدل الإنفاق الاستثماري أو بدل الادخار في المؤسسات المصرفية على الرغم من وجود فترات تميزت بمعدلات فائدة محفزة على الادخار.

كما أن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في الأسواق العالمية يؤثر وبشدة على مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خصوصا إذا كانت التجارة الخارجية تتسم بعدم الشفافية، حيث يتأثر معدل التضخم في الجزائر بالأسعار العالمية نتيجة حجم الواردات من السلع الأساسية ما عمق المخاوف من أن الاضطراب الحاصل في حركة التجارة العالمية والامدادات وتراجع العرض على هذه السلع بسبب جائحة كورنا وأزمة الإغلاق التي

طالت أغلب الشركاء التجاريين للجزائر ستنعكس على السوق المحلي وتؤدي إلى ارتفاع غير مسبوق في مستويات الأسعار.

نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها تأثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدول.
- التضخم في الجزائر لا يرجع لأسباب نقدية فقط بل تتنوع أسبابه بين نقدية، هيكلية ومؤسساتية.
- خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2021، شهدت الجزائر تحديات كبيرة في مجال التضخم حيث أن هذه الظاهرة تأثرت بعدة عوامل معقدة.
- تلعب الكتلة النقدية دوراً هاماً في تحديد مستويات التضخم، فزيادة الكتلة النقدية دون زيادة متناسبة في الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يزيد من الأسعار ويدفع باتجاه التضخم.
- إن أسعار النفط كانت تشكل عاملا هاما في تحديد معدلات التضخم في الجزائر.
- إن تغيرات في السياسات الاقتصادية والمالية، وكذلك الظروف الاقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية العالمية، كانت لها تأثيرات كبيرة على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: قائمة الكتب باللغة العربية:

1. أحمد محمد أحمد طه، التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين ، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية، ط01، 2012.
2. أحمد محمد عادل عبد العزيز ، الفائدة والتضخم بين النظرية والواقع سعر الفائدة، متغيرات التضخم الضرائب، عجز الموازنة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2022.
3. جمال خريس، أيمن أبو خضير ، عماد خصارنة، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع عمان، 2002
4. سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة والنشر، دار زهران والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2014.
5. سعود جايد مشكور ، محمد حسن رشم التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية – دراسة حالة في العراق، دار الدكتور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد العراق، الطبعة 1، 2012
6. صالح تركي القريشي، ناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل1993
7. عبد المنعم السيد علي نزار، سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد ،الأردن2004
8. عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2000.
9. هوشيار معروف تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005
10. وضاح رجب، التضخم والكساد دراسة في مشكلات النقود وتغييرات الأسعار، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن عمان 1430هـ /2009م.

ثانيا : المذكرات والرسائل والأطروحات

1. السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH، في 1990 – 2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.2021/2020
2. إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 1، 2021/2020
3. بوراس مليس، دراسة قياسية واقتصادية لمحددات التضخم في الجزائر (1990/2013)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 2015-2016
4. بوزيت يمينة صوشة رندة دور السياسة النقدية في علاج التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2022/2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 2023/2022 ،1945، قالمة
5. حمزة عباس، آليات علاج التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، تخصص معاملات مالية معاصرة، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي 2016-2017
6. صغيري فاطيمة الزهرة، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 2005، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
7. طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر للفترة 2003/1994 مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005.
8. عبيد حسان، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم – دراسة لحالة الجزائر 1990/2014م، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.2017-2018

9. علو مسعودة، يوسف مرزوق، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم – دراسة قياسية لحالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة 2015 .2016
10. محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.
11. محمد تيسير محمد الديري، العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الأردن دراسة تطبيقية قياسية 1967–2001 مذكرة ماجيستير، الأردن، 2007
12. ذمصطفى وائل مصطفى أبو رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة 2000/2015 ، ماجستير اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة1437 هـ / 2016م.
13. ميس توفيق مسلم استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط جامعة تشرين، سوريا، 2015
14. نجاح سلامة، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة بسكرة الجزائر 2013

ثالثا : المجلات

1. أسامة معاوية بخيت حسين، التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية للفترة من 2015–2016 الأسباب والحلول، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، كلية علوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة دنقلا، السودان، العدد 13، 2019.
2. بلقاضي بلقاسم، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، المجلد 2، العدد 28، 2013
3. بوسالم رفيقة، بونوة شعيب، الفجوة التضخمية في الجزائر 1988–2006 – دراسة تحليلية ، مجلة المؤسسات ودراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد الأول201401 العدد 4.

4. حسين جواد كاظم، محددات التضخم في إطار جدلية الفك الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003–2013)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد30،2016
5. رانيا الشيخ طه الضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 18، 2021
6. عادل مختاري امحمد بن البار ، كمال بن دقفل، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة (1990–2019)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بوضياف المسيلة، المجلد 10 ، العدد 01، 2021
7. علي مكيد، علاء الدين عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990–2015)، مجلة البحوث اقتصادية عربية، جامعة يحي فارس، المدية، العددان 78–79 .2017
8. قويري يحي عبد الله محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلة 1970/2012 ، مجلة الباحث، العدد 14، 2014.
9. مسعود لشهب دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000–2022، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، المجلد 10، العدد 02، .2024
10. مولوج رمضان، رسول حميد دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2017–2020، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 04 ، العدد 06 جوان 2019.
11. هبة الباز ، النظرية النقدية الحديثة رؤية تحليلية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 30 2022 03 العدد 12. هبة عبد المنعم، ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980–2011)، مجلة الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 2013.

رابعا : التقارير

1. تقرير الأمن العام السنوي لمنظمة الأوباك، سنة 2020، متوفر على الموقع WWW.OPEC.ORG

2 تقرير بنك الجزائر، 2009

3 تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية 2015

4. تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية 2019

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

.1Bart Hobijn, Commodity Price Movement and PCE Inflation, CURRENT ISSUES IN ECONMICS AND FINANCE, Novembre 2008.

.2Kamel Si Mohammed, et Abderrezzak Benhabib. (2016). The Main Determinants of Inflation in Algeria: An ARDL Model. Les chaiers du MECAS. (N° 12).

سادسا: المواقع الالكترونية

1. أشرف سمارة، دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، 2011، ص 35-36، على الموقع الإلكتروني:

https://sesricdiag.blob.core.windows.net/oicstatcom/PRICE Price Statistics and Indices 1 A R.pdf

.2https://global.unc.edu/new-story/how-the-covid-19-pandemic-plugend-global